PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة بعنوان

آليات توليد المصطلح في الدرس اللغوي العربي القديم

–الحدود في النحو للرماني– أنموذجا

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: مصطلحية

إعداد الطالبين:

❖ لمياء بوجردة

❖ يزيد طموزة

إشراف الأستاذة:

❖ مليكة بوجفجوف

أعضاء المناقشة:

1. الأستاذ: توفيق قحام رئيسا
2. الأستاذة: مليكة بوجفجوف مشرفا ومقررا
3. الأستاذة: نسيمة حارش عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014 – 2015

PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

شكر وتقدير

بسم الله و الصلاة والسلام على أشرف خلق الله ،الرحمة المهداة للعالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم

الحمد و الشكر لله سبحانه و تعالى، له الفضل و المنة على توفيقه لإنجاز هذا العمل، فإن أصبنا من عنده و إن أخطأنا فمن أنفسنا، نسأل الله عز و جل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يوفقنا لما يحبه و يرضاه في الدنيا و الآخرة.

شيء جميل أن يسعى الإنسان إلى النجاح والتفوق فيحققه، لكن الأجمل والأروع أن لا ينسى من كان السبب في ذلك.

نتقدم بفائق الشكر وفائق الامتنان إلى الأستاذة المشرفة، التي أعطتنا من وقتها جهدها، وأفادتنا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة، غير متناسين رفعة أخلاقها وقمة تواضعها.

الأستاذة: مليكة بوجفجوف

وفقها الله وأدامها ذخرا للعلم و طلابه.

ونبسط جزيل اعترافنا وامتناننا بين يدي اللجنة العلمية الموقرة، التي تشرف على تقويم هدا البحث ونقده، الذي نتلقاه بتعطش كبير،لأنه يرفع من قيمته ويجعله على بصيرة،كما لا ننسى في هذا المقام كافة الأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم؛ لبلوغ هذه الدرجة من التحصيل العلمي، فائق الشكر إلى كل من أمدنا بالأمل ومهد طريق العمل،وشجعنا إلى المضي في سبيل ما نصبو إليه و لو بكلمة طيبة.

إلى كل هؤلاء عرفانا منا بجميلهم نتقدم بتحياتنا الخالصة مع أسمى عبارات الشكر والتقدير.

PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com
PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

مقدمة

PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

مقدمة:

يتحدد العلم بموضوع ومنهج، ومجموعة من المصطلحات تسمي مفاهيمه وتضبطها، ولقد كان العرب القدامى على وعي كبير بأهمية المصطلح بالنسبة للعلوم، بل وأدركوا حقيقة أن مفتاح كل علم مصطلحاته، لذلك نجد أنّهم قد عنوا به عناية خاصة، سواء في ذلك عندما اشتغلوا بوضع العلوم العربية من نحو وصرف وبلاغة وعروض...، أو عندما عملوا على نقل العلوم الأعجمية وتدوينها وتعريبها وترجمتها، حيث أنّهم عملوا منذ الوهلة الأولى على أن يضعوا لتلك المسائل و المفاهيم العلمية المصطلحات الدّالة عليها، وإن شاب البعض منها بعض العيوب، خاصة فيما تعلق بالمحاولات الأولى وذلك ربما لغياب القاعدة النظرية التي يمكن الانطلاق منها في صياغة تلك المصطلحات، ومع ذلك فقد عملوا على إحصائها وجمعها، فكانت من أولى تلك المحاولات ما قام به الرّماني في وضع كتابه الموسوم بـ : "حدود في النحو"، والذي كان عبارة عن رسالة لغوية،اشتملت بين طياتها على جملة من المصطلحات النحوية التى شاعت في عصر الرماني، وقد اختارها البحث لتكون مدونة، هذه الأخيرة كانت محور الدراسة من خلال تحليل آليات وضع المصطلح في رسالة "الحدود في النحو".

وقد تم اختيار هذا الموضوع نظرا لما يكتسبه من أهمية في مجال الدراسات المصطلحية،فلا يكاد يعثر على كتاب في المصطلح يخلو من الإشارة إلى آليات صياغة المصطلح، لكن ما يلاحظ هو اقتصار تلك الدراسات على العرض النظري لتلك الآليات دون التطبيق على مدونة بعينها، مثل ما نجده عند "خالد اليعبودي" في كتابه: "آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية والثنائية و متعددة اللغات".

والمشكلة تكون مضاعفة عند اختيار مدونة تراثية، لأن القدماء لم يدرسوا هذه القضايا المصطلحية على الرغم من وعيهم الكبير بتلك الآليات، لأنهم ناقشوها في علوم أخرى، خاصة في علم فقه اللغة (كالاشتقاق والنحت مثلا باعتبارهما من خصائص اللغة).

ومن هنا حاول البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما هي الطرق والوسائل التي اعتمدها اللغويون العرب قديما في وضع المصطلحات؟.

- هل هذه الطرق والوسائل كان لها وجود من الناحية النظرية؟.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

- هل استمر وجودها واعتمادها في عملية الوضع حديثا؟.

وبناء على ذلك جاء عنوان هذا البحث موسوما بـــ: "آليات توليد المصطلح اللغوي في الدرس العربي القديم - الحدود في النحو أنموذجا-".

والسبب الرئيسي الذي دفعنا إلى اختيار هذه المدونة دون غيرها هو صغر حجمها، بحيث يمكن ذلك من القدرة على إحصاء وتحليل المصطلحات الواردة فيها، ثم إنّ الاشتغال على مدونة تراثية من شأنه أن يكشف لنا عن بعض الحقائق المتعلقة بأهمية تلك الآليات، التي عمل علم المصطلح الحديث على ضبطها، ومدى ملاءمتها أو إمكانية تطبيقها في جميع الأوقات أو العصور، وأيها الأقرب إلى طبيعة اللغة العربية والأكثر تداولا.

ولأجل تحقيق هذه الأهداف -أو بعضها على الأقل- سلك البحث خطة منهجية؛ تتضمن مقدمة ومدخل ثم فصلين وخاتمة.

كان المدخل صورة عن واقع المصطلح اللغوي في التراث العربي، وتبيان أسبقية المفاهيم العلمية على المصطلحات اللغوية، كما تضمن إشارة إلى بعض المؤلفات التي تحدثت عن المصطلح ابتداء من القرن الثالث الهجري، والآليات التي كانت توظف في وضع المصطلحات، ثم توقف البحث عند النشاط الاصطلاحي العربي التراثي، ومصاحبته لحركة الترجمة منذ بدايتها في صدر الإسلام، ومرورا بالعصر الأموي فالعباسي الذي عرفت فيه حركة الترجمة والتأليف أوُجهّا.

أما الفصل الأول فكان نظريا، تمّ التطرق فيه إلى إشكالية: مصطلح أم اصطلاح؟ ثم ماهية المصطلح، وأركانه الأساسية (المفهوم، التعريف، الرمز اللغوي)، كما تم التحدث بإسهاب عن الآليات التي استعملت قديما وحديثا في توليد المصطلحات.

يأتي بعده الفصل الثاني التطبيقي، والذي انصب العمل فيه على دراسة وتحليل آليات توليد ووضع بعض المصطلحات النحوية التي وردت في المدونة.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

ولأجل ذلك كله اختار البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ باعتباره الأنسب لإنجاز هذه القراءة، مع الاستعانة بتقنية الإحصاء قصد إحصاء المصطلحات النحوية الواردة في المدونة، وتمييزها عن تلك التي تنتمي إلى حقول معرفية أخرى كالبلاغة والمنطق، ثم تصنيفها وإدراجها ضمن الآلية التي تنتمي إليها.

لقد سبقت هذا البحث عدة دراسات تناولت آليات توليد المصطلح في الدرس العربي القديم والحديث لكنها في جلها يغلب عليا الطابع النظري، وتكتفي في المجال التطبيقي بالتمثيل دون التحليل الحقيقي لتلك الآليات، وكيفية استثمارها إجرائيا في وضع المصطلحات، ومن أمثلة ذلك الكتاب الذي ألفه "خالد اليعبودي" تحت عنوان: "آليات توليد المصطلحات"، حيث خصص الجانب الأكبر منه لدراسة هذه الآليات نظريا واكتفى.

وكأي بحث علمي يهدف إلى تحقيق المعرفة لا يخلوا من صعوبات، وأهم صعوبة كانت أثناء إنجاز هذا العمل قلة المصادر والمراجع التي تناولت دراسات حول الرّماني وإنجازاته، وخاصة مدونة "الحدود في النحو"، ناهيك عن قصر المدة الزمنية المخصصة لإنجاز هذه المذكرة.

وقد حاول البحث تدليل هذه الصعوبات من خلال الرجوع إلى بعض المصادر والمراجع التي تنوعت وتراوحت بين ما هو تراثي وحداثي، ويكفي أن نشير في هذا المقام إلى أهمها وهي:

- "التعريفات" لـ "الشريف الجرجاني".
- "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" لـ "التهانوي".
- "مقاييس اللغة" لـ "أحمد بن فارس".
- "الخصائص" لـ "ابن جني".
- "المزهر في علوم اللغة والاقتراح في أصول النحو" لـ "السيوطي".
- "علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية" لـ "علي القاسمي".
- "الأسس اللغوية لعلم المصطلح" لـ "محمود فهمي حجازي".

بالإضافة إلى المدونة وبعض المعاجم اللغوية

وفي الختام نحمد الله سبحانه وتعالى على نعمه التي تفضل بها علينا لإنجاز هذا العمل، كما نتوجه بالشكر وهو قليل، يزيده العرفان والتقدير للأستاذة الفاضلة المشرفة على بحثنا "**بوجفجوف مليكة**"، على امتصاصها

لقلقنا وحيويتنا بقبولها الإشراف على عملنا هذا، نضيف حرصها الشديد على متابعة وتمحيص وتدقيق كل ما يقدم لها من هذا العمل.

فـ ﴿**الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله**﴾

والله يجزي بغير حساب

PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com
PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

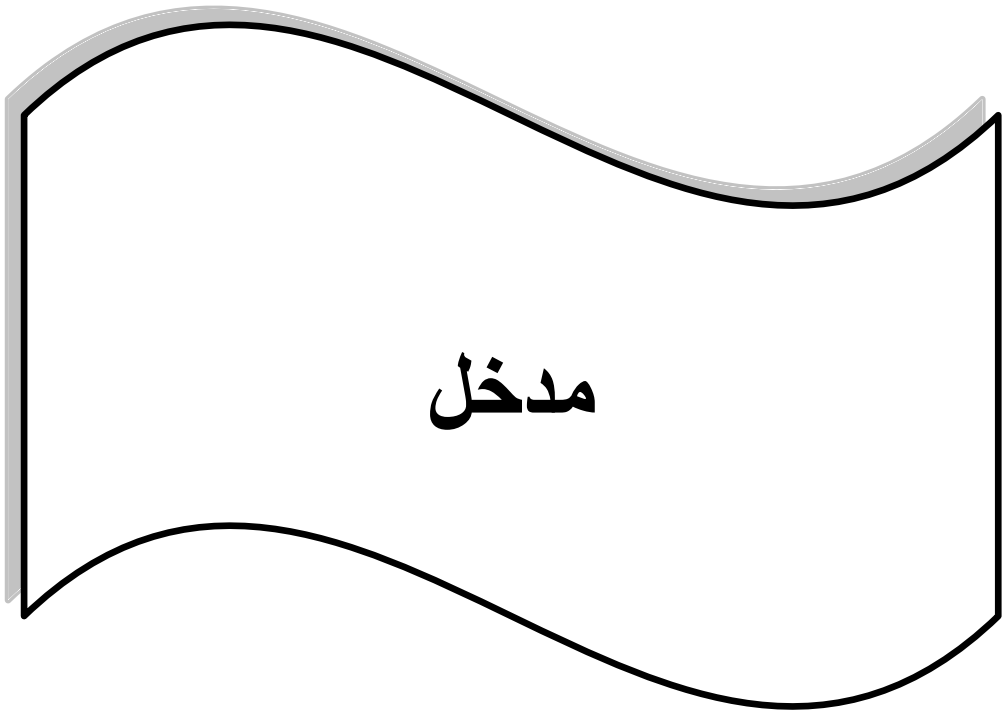

مدخل

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

مدخل:

لم تلق قضية المصطلح عند القدامى الاهتمام الكبير على المستوى النظري، حيث خلت مؤلفاتهم الأولى من أي إشارة إلى مسألة اسمها المصطلح، بالرغم من تعاملهم معها على المستوى التطبيقي وفق منهجيات مختلفة ومتنوعة، وهذا ما جعل بعض الباحثين يقول أنّ الإشكالية الاصطلاحية لم تكن مطروحة لدى القدماء؛ وذلك يرجع ربما إلى كون معظم العلوم التي اشتغل عليها العرب عربية النشأة (العلوم العربية مثل: النحو، البلاغة العروض، متن اللغة...) فلم يكن العلماء بحاجة إلى التعامل مع مصطلحات وافدة، وحتى عندما بدأت حركة الترجمة للعلوم الأعجمية لم تكن تلك الحركة بنفس التسارع التي هي عليه اليوم، بالإضافة إلى الصلة الوثيقة التي كانت تربط علمائنا بلغتهم الأم، كل هذه العوامل ساهمت في تجاوز القدماء لمعضلة المصطلح.(*)

وهو ما يؤكده "أحمد مطلوب" في حديثه عن "مفاتيح العلوم" حيث أشار إلى ذلك موضحا مسألتين:[1]

الأولى: أن جميع مصطلحات الفقه وعلوم العربية أصيلة، لأنها انبثقت من الفكر العربي بعد الإسلام وكانت المصطلحات تظهر مع ظهور العلم وتطورها بتطوره، وتقدمها بتقدمه.

الثانية: أن معظم مصطلحات العلوم الجديدة التي سماها الخوارزمي "علوم العجم"، عربية، فقد استطاع المترجمون والمؤلفون في المرحلة الثانية في عهد الترجمة والتأليف أن يضعوا مصطلحات عربية تحل محل القديمة أو تدل على العلم الجديد الذي بدأ يزدهر في ظل الحضارة العربية الإسلامية، ولا يعني ذلك أن أمر المصطلح كان سهلا ميسورا، إذ أن المتأمل في قول ابن السراج في كتابه الأصول في النحو ما يلي: «ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم، احتجت أن أذكر ما يقرب على المتعلم»[2]، يدرك بما كان يحس به اللغويون والنحويون من معاناة.

وإذا استعرضنا مؤلفاتهم وجدنا أنها تكاد تخلوا من الحديث عن الآليات والمنهجيات التي اتبعها هؤلاء العلماء في اختيار مصطلحاتهم ووضعها، ويكفي أن ننظر في كتاب عالم من علماء القرن الثالث الهجري ألا وهو

(*) هذه المعطيات نجدها معكوسة في الواقع العربي الحديث، وهو ما ساهم في تفاقم إشكالية المصطلح العربي على جميع المستويات المعرفية.

[1]- أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي، بغداد، العراق، د.ط، 2006، ص68.

[2]- أبو بكر محمد بن سهل بن السراج: الأصول في النحو-، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ط3، 1996، ج1، ص37.

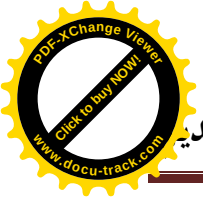
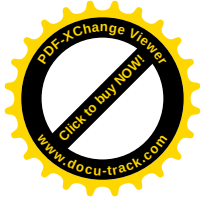

المبرد لنجد أنه يتناول في كتابه "المقتضب" الحديث عن الأبنية وأوزان الأسماء، ويفرد لها عدة صفحات تحت عنوان "هذا باب معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل وكيف يعتبر بها في أصلها وزوائدها". [1]

وبعد ذلك يذكر التغيرات التي تتعرض لها الأبنية وما يمكن أن يبنى من صيغ وذلك باستعمال الأفعال المختلفة، صحيحة ومعتلة، وهذا كله دون أن يتطرق أو يذكر المنهجية المتبعة في بناء المصطلحات. كما يتعرض "ابن جني" للتصريف ويوضح أثره وأهميته في تقديمه لكتاب "المنصف" بقوله: «وهذا القبيل من العلم أعني التصريف يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس ولا يوصل إلى ذلك إلا عن طريق التصريف».[2]

ومع ما تقدم فإن "ابن جني " لم يتوقف عند بناء المصطلحات باعتبارها قضية تقف في طريق عمله.

أما من يحاول البحث في بدايات التأليف المصطلحي، فإنه سيجدها تعود إلى القرن الرابع الهجري، إذ أن من أوائل الذين ألفوا في المصطلحات وحدودها كتاب "الحدود في النحو" "للرماني"، وكتاب "مفاتيح العلوم للخوارزمي. "ويضمن "الرماني" كتابه عددا من المصطلحات النحوية وغير النحوية- ومع أنه يقدم له بقوله: باب الحد لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو"[3]- ويعمد "الرماني "في هذا الكتاب إلى تقديم المصطلحات وحدودها.

كما يعد كتاب "مفاتيح العلوم للخوارزمي" أقدم كتاب موسوعي بالعربية، يتعرض للعلوم ومصطلحاتها ويقدمه صاحبه بقوله: "وقد جمعت في هذا الكتاب، أكثر ما يحتاج إليه من هذا النوع، متحريا الإيجاز والاختصار ومستوفيا للتطويل والإكثار، وألغيت ذكر المشهور، والمتعارف بين الجمهور وما هو غامض غريب...".[4]

ثم جاء بعده كتاب: "مفتاح العلوم" لـ "السكاكي"، وبعده: "كشاف اصطلاحات الفنون" لـ "التهانوي" لتتوالى بعدها التصنيفات في المعجم العربي المتخصص إلى يومنا هذا.

---

[1]- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: المقتضب، تح: محمد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ج1، ص 69.

[2]- أبو الفتح عثمان بن جني: المنصف في التصريف، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ط1، ج1، 1984 ص2.

[3]- مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي،ج1، ص60.

[4]- محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله الخوارزمي:مفاتيح العلوم، تح: جودت فخر الدين، دار المناهل، بيروت ط1، 1991، ص12.

ومن المصطلحات التي ظهرت في بداية الأمر نجد مصطلح النحو الذي أشار إليه" ابن جني "وأشار كذلك إليه" أبو القاسم الزجاجي" في بداية تخصيصه لحمل المفهوم الذي وضع له في باب ذكر العلة، إلى تسمية هذا النوع من العلم نحوا حين يذكر أن «زيادا ابن أبيه وضع كتابا فيه جمل العربية ثم قال لهم: أنحو هذا النحو أي أقصدوه ».[1]

ولقد اعتمد العلماء في وضع المصطلحات على عدة آليات نذكر من أهمها: الاشتقاق، القياس والمجاز والاقتباس والاقتراض والتركيب ... والترجمة، فالمترجمون في عصور الإسلام الأولى كانوا في أمس الحاجة إلى اللفظة الدقيقة بغرض التعبير عن المعنى المقصود، كما احتاجوا بشكل أساسي إلى مصطلحات علمية في اللغة العربية حتى ينقلوا إليها ما كانوا يترجمون من مفاهيم في لغتها الأصلية، وهو ما أدى إلى وضع الكثير من الألفاظ العلمية ولكنهم غالبا ما كانوا يلجؤون إلى الاقتباس في المراحل الأولى وإلى التعريب أحيانا.

«وقد صاحب النشاط الاصطلاحي حركة الترجمة منذ بدايتها الأولى، في صدر الإسلام وفي العصر الأموي، وفي مختلف فترات العصر العباسي، إلى أن أصبح نشاطا مستقلا يهتم بمفردات العلوم ومفاهيمها في مختلف ميادين المعرفة».[2]

ففي صدر الإسلام اتسعت آفاق اللغة العربية بانتشارها في مختلف البلدان وكان للقرآن الكريم أثره البالغ فيها، مما جعلها قادرة على استيعاب جميع العلوم الشرعية وعلوم اللغة العربية خصوصا، وكذلك العلوم التي لم يكن للعرب بها سابق عهد كالفلسفة والمنطق وغيرها.

وعند الانتقال إلى العصر الأموي يلاحظ أن حركة الترجمة تحديدا في عهد بني أمية قد خطت خطواتها الأولى على يد خالد بن يزيد (ت85هـ)، الذي اهتم بنقل بعض كتب الفلسفة والعلوم من اليونانية والقبطية إلى اللغة العربية.

[1]- أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط1، 1982، ص89.

[2]- عبد المجيد سالمي: مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال، رسالة دكتوراه، إشراف: مصطفى حركات، جامعة الجزائر 2007، ص212.

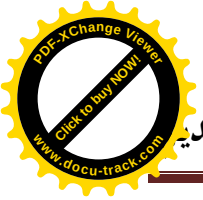
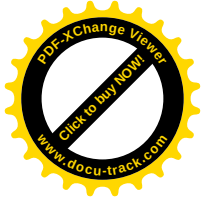

«ومن الطبيعي ألا تستوفي الترجمة شروط الدقة في المصطلح ووضوح المعنى وجودة التركيب بالنظر إلى الفترات السابقة».[1]

وما يلفت الانتباه في البحث عن واقع النشاط الاصطلاحي التراثي وعلاقته بالترجمة، أن هذه الأخيرة قد ازدهرت بشكل واضح في العصر العباسي بفترتيه الأولى والثانية.

ففي الفترة الأولى (العصر العباسي الأول) أنشأ المنصور ديوان الترجمة، ثم وسعه هارون الرشيد الذي ترجمت في عهده كتب كثيرة لها قيمة علمية ولغوية كبيرة.

«أما في الفترة الثانية من العصر العباسي، بدء بعهد المأمون فقد عرفت الترجمة أزهى فتراتها، إذ أقام بيت الحكمة، الذي اشتمل على عدة أقسام، ويعتبر أول مجمع علمي عرفته الأمم ترجمت فيها كتب كثيرة في شتى العلوم والفنون، وكان أشهر المترجمين آنذاك: حنين بن إسحاق الذي أجزل إليه المأمون العطاء إلى الحد الذي جعله يمنحه وزن الكتاب ذهبا».[2]

لقد كثرت في العصر العباسي الكتب المترجمة وتعددت الترجمات وصاحب ذلك جهد في وضع المصطلحات الدالة على شيئين: وفي ذلك يقول "الشهابي":« ومن الطبيعي أن تؤدي ترجمة هذه العلوم إلى خلق مصطلحات علمية كثيرة، دخلت اللغة العربية واندمجت في جملة ألفاظها، ودخل معظمها في معجماتنا القديمة ولقد كانت هذه المصطلحات صالحة للتعبير عن علوم القدماء إجمالا».[3]

ثم اجتهد الذين جاؤوا من بعدهم في إيجاد مصطلح عربي مناسب لتلك المفاهيم فقالوا: «النحو والحساب والطبيعة، لتتواصل أعمال المؤلفين في مجال المصطلحات بعد ذلك ويسهموا في وضع الطرق العلمية لتأليف المعاجم الاصطلاحية التي دققوا مفاهيمها وحاولوا ضبطها وترتيبها».[4]

وقد اعتمد العلماء في وضع المصطلحات آليات متعددة، وصاحب ذلك النشاط الاصطلاحي لحركة الترجمة والتأليف قفزة نوعية عرفها العمل الاصطلاحي في التراث العربي، إلا أن المصطلح اللغوي كان يعاني من

---

[1]- عبد المجيد سالمي: مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال، ص23.

[2]- المرجع نفسه، ص 23.

[3]- عبد النور جميعي: علم المصطلح: أسماء ومفاهيم: آلان راي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص17.

[4]- عبد المجيد سالمي: مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال، ص 25.

مشكلات عديدة،لأن العلماء العرب القدامى في صياغتهم للمصطلحات واختيارهم لها لم يكونوا بمنأى عما تواجهه كل أمة في بناء علومها واختيار مصطلحاتها، فقد واجه المصطلح اللغوي في التراث العربي عددا من المشكلات يمكن تحديدها فيما يلي:

1- عدم وضوح الدلالة: فالمفهوم هو الأساس الذي تنبني عليه المصطلحات، ويشكل عدم وضوح المفهوم مشكلة كبرى في اختيار المصطلحات «وليس المقصود بعدم وضوح المفهوم أن واضعه غير مدرك لمضمونه، بل يتضمن ذلك الإشارة إلى عدم وضوح صورة المفهوم في كتاباتهم أو قصور عباراتهم عن تقديم المفهوم بشكل واضح»[1]

2- عدم ذكر الحد أو التعريف: الحد أو التعريف يشكلان المدخل الأساس لتوضيح المصطلح وتحديد مفهومه الذي يتميز به عن غيره «ومن هنا كان لا بد لواضع المصطلح أن يقدم مصطلحه من خلال حده أو تعريفه على أقل تقدير ليوفر على القارئ عناء البحث عن مدلول المصطلح»[2]

وإذا أمعنا النظر فيما وصلنا من مصطلحات لغوية ونحوية وتراثية، نجد عددا وافرا من المصطلحات وخاصة في بدايات العمل النحوي قد قدمها أصحابها دون حد أو تعريف.

3- التعدد: ويقصد بالتعدد «ما يعترض المصطلحات من تعدد، سواء كان ذلك التعدد في دلالة اللفظ الواحد على مصطلحات متعددة،أو تعدد الألفاظ الدالة على مفهوم واحد، ومع أن هذه المشكلة لم تصل إلى ما وصلت إليه الحال اليوم إلا أننا نجد لها حصورا في مصطلحاتهم».[3]

على ضوء ما تقدم يمكن القول: بأن المصطلح بقي كما كان حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حين أخذت عددًا من المؤسسات العلمية والعلماء اللغويين على عاتقهم الدعوة إلى وضع أسس علمية لبناء المصطلحات وشرعوا بتنفيذها، ولكن هذه المحاولات ما زالت حتى وقتنا هذا غير قادرة على الوفاء بمتطلبات تجاوز مشكلات المصطلح اللغوي التي بدأت تنشب فروعها وتنزاح أبعادها.

---

[1]- مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ج1،ص86

[2]- المرجع نفسه، ص 86.

[3]- المرجع نفسه، ص89.

PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com
PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

الفصل الأول:

المصطلح وآليات توليده

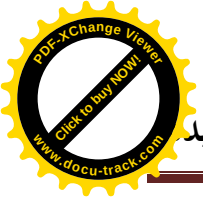
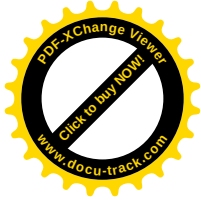

I- مصطلح أم اصطلاح:

إن معظم الكتب التراثية العربية القديمة ذهبت إلى القول بترادف لفظي مصطلح واصطلاح، حيث جعلوا للكلمتين معنى (مفهوم) واحد ومن هؤلاء نذكر المعجمي "عبد الرزاق الكاشاني" في كتابه: "اصطلاحات الصوفية" إذ قال في مقدمته: «فقسمت الرسالة إلى قسمين: قسم في بيان المصطلحات ماعدا المقامات»[1] "فالكاشاني "هنا استخدم في عنوان كتابه "اصطلاحات الصوفية " ليستخدم في مقدمة هذا الكتاب كلمة مصطلحات، وهذا دليل أخذه للكلمتين على سبيل الترادف، وجاء أيضا في مقدمة معجمه: "لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام": « فإني لما رأيت كثيرا من علماء الرسوم، ربما استعصى عليهم فهم ما تضمنه كتبنا وكتب غيرنا من النكث والأسرار ... أحببت أن أجمع هذا الكتاب مشتملا على شرح ما هو الأهم في مصطلحاتهم»[2].

ومن القدامى نجد أيضا،"أحمد بن فارس "يقول في كتابه "الصاجبي في فقه اللغة": «إنه لم يبلغنا أن قوما من العرب في زمان يقارب زماننا أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه، فكنا نستدل بذلك على اصطلاح كان قبلهم»[3].

وتحدث في هذا الصدد أيضا "التهانوي" في معجمه" كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم"، مبررا سبب وضعه لهذا المعجم يقول أنه: «لاحظ اشتباه الاصطلاحات، فإن لكل اصطلاحا خاصا به»[4].

وفي مقام آخر يقول: «فلما فرغت من تحصيل العلوم العربية والشرعية شمرت على العلوم الحكمية والفلسفية ... فكشفها الله علي فاقتبست منها المصطلحات»[5]. وهذا دليل واضح على أنه لا يرى أي تباين أو اختلاف بين الكلمتين، فهو بهذا يستخدمهما على سبيل الترادف ،كما رادف "المطرزي" في "شرح المصباح بين الاصطلاح والمصطلح" حين قال: «الاصطلاحات التي بمعنى المصطلحات هنا عبارة عن الألفاظ المتعددة كالكلمة وأنواعها من الاسم والفعل والحرف والكلام بأنواعه أي: أنواع الكلام من الجمل الأربع: الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية»

---

[1]- عبدالرزاق الكاشاني: اصطلاحات الصوفية، تح: عبد العالي شاهين، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 ،1992، ص46-47.

[2]- عبد الرزاق الكاشاني: لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام، تح :أحمد عبد الرحمن السايح توفيق علي وهبة وعامر النجار، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2005،ص 23.

[3]- أحمد ابن فارس: الصاجي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامهما ،تح :أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي،القاهرة، د.ت ص 433.

[4]- محمد علي التهانوي:كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي لحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996، ص 01

[5]- المرجع نفسه ، ص 3.

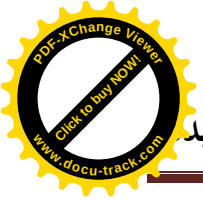
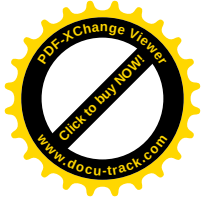

"المطرزي" في هذا القول يقر بأن المصطلح والاصطلاح معنى واحد.

وبالرغم من وجود اختلاف في العصر الحديث حول هذه القضية: مصطلح أم اصطلاح إلا أن القول بترادف المعنيين يبقى يحافظ على وجوده في العصر الحديث.

ومن هؤلاء نجد "محمود فهمي حجازي"، يعتبر الكلمتين شيء واحد وفي ذلك يقول: «وكلا المصدرين اصطلاح ومصطلح لم ترد في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي الشريف، أو في المعاجم العربية القديمة، ومع تكون العلوم في الحضارة العربية الإسلامية تخصص كلمة اصطلاح لتعني الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب التخصص، ولهذا المعنى استخدمت أيضا هذه الدلالة الجديدة المجددة»[1].

1- تعريف المصطلح:

1-1- لغة:

من خلال التنقيب في أغوار كلمة مصطلح وجد بأن مجمل إن لم نقل كل الكتابات العربية القديمة وحتى الحديثة منها، تقر بأن هذه الكلمة تنحدر من الجذر اللغوي "صلح" ولقد ورد في «مقاييس اللغة» "لابن فارس" أنّ «الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد»[2]

كما جاء في "لسان العرب" لـ "ابن منظور": «الصلاح ضد الفساد والصلح السلم وقد تصالحوا وصالحوا واصّلحوا وتصالحوا وأصّالحوا»[3].

وفي معجم "الصحاح" "للجوهري": «حكى أصحابنا، صَلُحَ أيضا بالضم وهذا الشيء يصلح لك، أي: هو من يناسبك، والصِلاحُ بكسر الصاد، المصالحة والاسم الصُلح، يذكر ويؤنث وقد اصطلحنا وتصالحنا واصّالحنا أيضا مشددة أيضا بالصاد، والإصلاح نقيض الإفساد، والمصلحة واحدة المصالح والإستصلاح نقيض الإستفساد»[4].

1- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط ، د.ت، ص 08.

2- أحمد ابن فارس: مقاييس اللغة، تح :عبد السلام محمد هارون، دارالفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، د .ط، 1979،ج3، ص 303.

3- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1997، ج1، ص 60، مادّة: [ص، ل، ح].

4- إسماعيل بن حماد الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، تح :عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1990،ج1 ص 383-384.

2-مرتضى الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس،تح:حسين حسين بصار،جميل سعيد، عبد الستار أحمدفرج، مطبعة الكويت، د.ط، 1969 ج06، ص551.

ومن خلال كل ما سبق نصل إلى أن كلمة المصطلح، هي بمثابة نهر تلتقي فيه روافد السلم والمصالحة والاتفاق والبعد عن كل أنواع الاختلاف والشقاق.هذا من حيث المعني، أما من حيث اللفظ (الاشتقاق) فإن النصوص السابقة جميعها لا تشير إلى لفظة مصطلح؛ بل تجمع على أن المصدر من الفعل (صلح) هو اصطلاح وهو ما نتج عنه إشكالية: مصطلح/ اصطلاح التي ناقشناها سابقا.

وهناك تعريف لـ"مرتضى الزبيدي" ارتأينا أن نختم به التعريف اللغوي للمصطلح ،هذا نصه: « اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص».[1]

فعلى الرغم من كون معجم "تاج العروس" معجما لغويا، إلا أن التعريف الوارد فيه ينصرف إلى الدلالة الاصطلاحية؛ حيث أشار فيه إلى أن من يقوم بوضع المصطلح وهم أهل الاختصاص وكذا مجال استخدامه إذ استخدام المصطلح مشروط بالمجال التخصصي. وهذا يرجع إلى كون" الزبيدي" متأخرا عن الاعلام السابقين، مما يدل على أن هذا المعنى الجديد قد شاع في وقته.

1-2- اصطلاحا:

لقد اجتهد القدامى في وضع تعريف يلم بالمصطلح فتعددت كتاباتهم في هذا الصدد، ونذكر من هؤلاء "الشريف الجرجاني"، حيث جاء في كتابه "التعريفات": «الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما، ينقل عن موضعه الأول، و إخراج اللفظ من معني لغوي إلى أخر لمناسبة بينهما ،وقيل:الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ إزاء المعني .وقيل الاصطلاح إخراج الشيء من معني لغوي إلى معني أخر لبيان المراد، وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين »[2].

ومعنى ذلك أن عملية الاتفاق لا تكون اعتباطا، لأن الاسم يشترك مع المفهوم في دلالة ما، أو يلتقي معه في بؤرة من بؤر المعنى، فالمصطلحات إذن: «لا توضع ارتجالا ولابد في كل مصطلح من جود مشاركة أو مناسبة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي»[3].

1- مرتضى الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس،تح:حسين حسين بصار،جميل سعيد، عبد الستار أحمدفرج، مطبعة الكويت، د.ط، 1969 ج06، ص551.

2- الشريف الجرجاني: كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، لبنان،د.ط، 1995، ص24-25.

3- مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، دار صادر للطباعة والنشر، لبنان، ط3، 1995، ص 06.

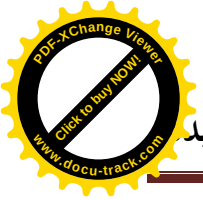
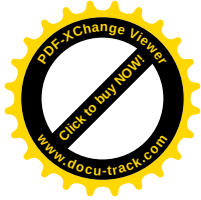

ويعرفه "أبو البقاء الكفوي" في كتابه"الكليات": «الاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع شيء، وقيل إخراج الشيء من المعنى اللغوي إلى معنى آخر لتبيان المراد»[1].

تعريف"الكفوي" يتفق مع تعريف"الجرجاني"، في أن الاصطلاح يعتمد على النقل(*)، لكن في قوله:«هو الاتفاق على وضع شيئ»بمعنى:الإتيان بشئ لم يكن موجودا من قبل، وهذا ما يسمى في آليات وضع المصطلح بالتوليد الصوري.(**)

أما"التهانوي" معجمه المشهور "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" فيعرف المصطلح بأنه: «هو العرف الخاص»[2].

ومعنى ذلك أن المصطلح علامة خاصة تختلف عن الكلمة العامة، وسيبين البحث ذلك في حديثه اللاحق عن الفروق الموجودة بين الكلمة و المصطلح.

ويشير"محمود فهمي حجازي"في كتابه: «الأسس اللغوية لعلم المصطلح» إلى اتفاق المتخصصين في علم المصطلح (علماء المصطلح) على تعريف،رأوا أنه تعريف جامع مانع،هذا نصه: «الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم [لفظ] مفرد، أو عبارة مركبة استقر معناها، أو بالأحرى استخدامها، وحدد في وضوح، وهو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة ، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري»[3].

ولعل ما جعل "حجازي"يفضل هذا التعريف للمصطلح،هو كونه يشمل على عدة سمات يتميز بها المصطلح عن اللفظ العام، وكما رأينا في التعريفات السابقة مثلا أنها ركزت على سمة واحدة فقط(الاتفاق والتواضع)،مما يؤدي إلى عدم تعريف المصطلح تعريفا دقيقا لأن التعريف الفعلي له يستدعي وجود السمات الواردة في هذا القول؛ وهي:

- أن يكون مفردا أو مركبا: أي أن المصطلح لايشترط فيه دائما أن يكون مفردا بل قد يكون أيضا مجموعة من الكلمات.

1- أبو البقاء الكفوي: الكليات، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، دمشق،د.ط، 1992، ص 129.

(*) النقل آلية من آليات توليد المصطلح، وسنوضح لاحقا مفهومه في الحديث عن هذه الآليات ضمن هذا الفصل النظري.

(**) سيشرح البحث المقصود بذلك عند الحديث عن آليات التوليد.

2- محمد علي التهانوي:كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص 32.

3- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص10-11.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

- تعبير خاص ضيق فى دلالته المتخصصة:المصطلح مرتبط باللغة المتخصصة، كما أنه يحتفظ بدلالته الواحدة في مجال التخصص.

- واضح إلى أقصى درجة ممكنة:هي أن الدلالة الواضحة والدقيقة هي من أهم السمات التي يتميز بها المصطلح عن باقي الكلمات في اللغة.

كما تحدث" جبور عبد النور" عن تعريف المصطلح قائلا: «هو لفظ موضوعي يؤدي معنى معين بوضوح ودقة»[1].

وقد أضاف "جبور عبد النور"إلى شروط المصطلح السابقة شرط الموضوعية.

ويعرفه "إيميل يعقوب" بقوله: «هو ما تواضع عليه الأدباء والعلماء من مفردات اللغة في فن من الفنون أو علم من العلوم»[2].

ويمكن القول: بأن القدماء ركزوا على قضية الاتفاق، كما ركزوا على علاقته بآلية النقل،وهذا ربما لأن المصطلح القديم كان يعتمد غالبا على آلية النقل،أما المحدثين فقد توسعوا في تعريف المصطلح وعلاقته بالمجاز العلمي وشروطه.

على اعتبار أن المصطلح هو موضوع لتخصص علمي مستقل حديث يسمى"علم المصطلح"(Terminologie) وهذا الأخير قد ظهر عند الغرب قبل أن ينتقل إلى الدراسات اللغوية العربية لذلك تجدر بنا الإشارة إلى بعض تعريفات المصطلح عند الغربيين، من بينهم "فيلبر"(Fleber) الذي يعرف «"مصطلح" (Term) بأنه: «رمز اصطلح عليه ليعبر عن مفهوم معين في مجال معرفي معين فقال: الوحدة المصطلحية أو المصطلح رمز متفق عليه يمثل مفهوما محددا في مجال معرفي خاص»[3]. أما "دوبوك"(Dubuc) فيعرفه بأنه المصطلح هو:« العنصر المكون لكل صناعة مصطلحية وأنه متعلق بلغة اختصاص، إذ يمكن تعريفه بأنه تسمية شيء ما خاص بمجال معين»[4].

1- جبور عبد النور: المعجم الأدبي، بيروت، دار العلم للملايين، ط1، 1997، ص 252.

2- إيميل يعقوب ورفيقيه: قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، دار العلم للملايين، بيروت،ط1، 1997، ص 59.

3- خديجة هناء ساحلي: نقل المصطلح الترجمي إلى اللغة العربية، رسالة ماجستير،إشراف عمار ويس، جامعة منثوري، قسنطينة، 2010، ص 8.

4- المرجع نفسه، ص 08.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

"فيلبر و دوبوك" استعملا لفظ "وحدة مصطلحية" بدلا من مصطلح ولعل ذلك مرده إلى أن المصطلح قد يكون كلمة أو رمزا ، وقد يكون لفظا مفردا أو مركبا أو حتى عبارة. كما أنهما ربطاه بمفهوم معين ومجال علمي أو تقني ما، بمعنى ارتباط المصطلح باللغة المتخصصة، وأنه ينتمي إلى مجال ينسب إليه، وذلك لأن وجود المصطلحات مرتبط بوجود العلم، إذ أن العلم هو الذي يخلق المصطلحات، أو المفاهيم التي تبنى بها عملياته الفكرية.

ومما سبق نخلص إلى المصطلح علامة لغوية خاصة وأنه يتكون من ركنين، التسمية والمفهوم وأنه مرتبط بالمجال المعرفي المنتمي إليه وهو ما سيوضح في العنصر الموالي من خلال المقارنة التي ستعقد بين الكلمة والمصطلح.

II- بين المصطلح والكلمة:

الكلمة قوام اللغة العامة ووسيلة من وسائل التعبير عن مختلف الأحداث والمناسبات، وحتى الانفعالات التي تختلج النفوس على اختلافها، أو كما يقول "خالد اليعبودي": «إن الكلمة وحدة اللغة العامة تستعمل في الخطابات اللغوية وتدون في المعاجم العامة»[1].

بينما المصطلح قوام اللغة الخاصة، التي ينفرد باستخدامها العلماء «المصطلح وحدة اللغة الخاصة، الموظفة لتسمية المفهوم والفنون والتقنيات»[2].

ولعل أهم خصائص الكلمة تتمحور في: «الاشتراك أو التعدد الدلالي والدلالة الايحائية والارتباط بالسياقات المختلفة»[3].

ومن هذا القول نخلص إلى أن للكلمة معنى وسياق، يتغير معناها بتغير السياق الذي ترد فيه مثال ذلك قول الشاعر" أبو الفتح البستي":

فهمت كلامك يا سيدي ... فهمت ولا عجب أن أهيم

1- خالد اليعبودي: آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، دار ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2006، ص 22.
2- المرجع نفسه، ص 22.
3- محمد عبد العزيز: المصطلح العلمي عند العرب، دار الهاني للطباعة، الكويت، 2000، ص 197.

فنجد فهمت التي استهل بها الشاعر بيته دلت على معنى الفهم، أما فهمت التي تصدرت عجز البيت فدل معناها على الحب وشدة التعلق بالآخر.

في حين نجد من خصائص المصطلح أنه «يتبين من خلال العلاقات التي يقيمها مع باقي المفاهيم المنتمية إلى مجال معرفي محدد ويرفع الاشتراك واللبس بتحديد الميدان المعرفي الذي وظف فيه المصطلح»[1]

ونفهم من هذا أن المصطلح يتجدد مفهومه داخل المجال الذي ينتمي إليه وهذا المجال هو الحقل المعرفي.

ولقد فرق اللغويون بين المصطلح والكلمة من حيث الوظيفة ذلك أن «الكلمة في اللغة العامة التي عمادها السياق الاجتماعي أو اللغوي الذي يحدد معناها، والمصطلح في اللغة الخاصة الذي عماده النظام التصوري أو المفهومي الذي هو عضو فيه»[2].

معنى هذا القول أن للكلمة وظيفة تواصلية اجتماعية، وللمصطلح وظيفة معرفية.

للكلمة دال ومدلول والعلاقة بين طرفيهما علاقة اعتباطية، غير أن للمصطلح تسمية ومفهوم والعلاقة بينهما كما أن للتسمية في الاصطلاح تجليات تتمثل في اعتماد خاصية من خاصيات المفهوم أو ما يرتبط به، كربط التسمية بشكل المفهوم أو حركية أو مكانة أو عدده. سواء كان هذا المفهوم مكتشف أو مبتكر في حين أن الكلمة يرتبط معناها بالسياق الذي ترد فيه.

الكلمة لها معاني حقيقية وغير حقيقية، أما المصطلح فله معنى واحد في الحقل المعرفي الواحد.

الكلمة تنطلق من الدال لتصل إلى المدلول، في حين المصطلح ينطلق من المفهوم ليصل إلى التسمية (أسبقية المفاهيم على التسميات اللغوية).

الكلمة يشترط فيها الإفراد، أما المصطلح قد يكون مركبا من أكثر من كلمة.

1- خالد اليعبودي:آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية، مرجع سابق ،ص 22.

2- شاني شاني:في المعجمية والمصطلحية، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن، ط1، 2012، ص 17.

III- أركان المصطلح:

بعد التطرق لتعريف المصطلح اللغوي والاصطلاحي لدى العرب والغرب نتعرف الآن على أركانه.

1- المفهوم:

وهو الركن الأساسي من أركان المصطلح، وهو نقطة البداية لأي عمل مصطلحي، ولم نعثر على تعريف للمفهوم كمصطلح علمي مستقل إلا في تعريفات "الجرجاني" حيث يقول أن: «الفهم تصور المعنى من لفظ المخاطب»[1].

أما المقصود بالتصور أو المفهوم فهو في حقيقته: «تركيب ذهني مشتق من الموضوعات ولكي نبلغ هذا التركيب الذهني نسند رمزا إلى التصور الذي يمثله هذا الرمز عادة هو المصطلح في التواصل في الحقول المعرفية»[2].

ويرى "دوبكير"(L.Depecke)[3]: « أن المصطلح هو قبل كل شيئ عبارة عن وحدة معجمية أو علامة لسانية، يعرف مدلوله داخل ميدان ثقافي أو تقني خاص وهو ما يعارض المدلول اللساني الذي يعرف على مستوى اللغة»[4].

فالمفهوم بهذا المعنى، يشكل جزءا هاما في بنية المصطلح بل إنه جزء لا يتجزأ منه.

2- التعريف:

هو ثاني ركن من أركان المصطلح: التعريف المصطلحي هو أن يوضع لكل مصطلح وصفا كلاميا له، يشتمل على الخصائص التي يتصف بها المفهوم ولقد كثر في العصر الحديث استخدام لفظ "التعريف" مقابل لفظ الحد التي استخدمها علماؤنا العرب القدامى، ويعرفه" دوبوك" (Dubuc): «التعريف المصطلحي يرمي لإعطاء صورة ذهنية دقيقة للمفهوم»[5].

1- الشريف الجرجاني: كتاب التعريفات، ص 28.

2- خديجة هناء ساحلي: نقل المصطلح الترجمي إلى اللغة العربية، ص 10

3- المرجع نفسه، ص 10.

4- المرجع نفسه، ص 10.

5- المرجع نفسه، ص 11.

3- الرمز اللغوي:

ويقصد به اللفظ الذي يتم اختياره لعمل دلالة المفهوم «التسمية تعد بنية صرفات متتالية تسمح العلاقات بينها بتكوين المعنى»[1].

فالمصطلح رمز لغوي محدد لمفهوم معين، أي أن معناه هو المفهوم الذي يدل عليه هذا المصطلح.

وعند اختيار الرمز اللغوي للإشارة إلى مفهوم محدد لا بد من أن يتحقق في هذا الرمز أمران:

- أن تتمتع دلالة المصطلح بالدقة.
- أن يؤدي المصطلح المفهوم العلمي المقصود.

1- خالد الأشهب: المصطلح العربي، البنية والتمثيل، عالم الكتب الحديثة، اربد، الأردن، ط1، 2011، ص 91.

IV- آليات التوليد المصطلح :

1- الاشتقاق:

إن الاشتقاق ليس بالشيء الجديد وذلك أن العرب عرفوه منذ القدم متخذين إياه وسيلة وأداة لتكوين ألفاظ عربية لتكوين ألفاظ عربية جديدة وبالتالي فهو يساهم في سد النقص الموجود في مفردات اللغة العربية يقول "السيوطي": «إن للغة العربية قياسا، وإن بعض العرب تشتق بعض الكلام من بعض»[1].

ويؤكد ذلك "ابن فارس "قائلا: «أجمع أهل اللغة إلا من شد منهم، أن العرب تشتق بعض الكلام من بعض»[2].وما كلام "السيوطي" و" ابن فارس "إلا تأكيدا على الخاصية الاشتقاقية للغة العربية.

1-1- لغة:

جاء في" لسان العرب": «الشق: الصدع في عود أو حائط أو زجاجة، شق الشيء يشقه شقا، والشق والشِّقة بالكسر، نصف الشيء إذا شق، نقول خذ هذا الشِّق تشير إلى: شقة ... وشق التمرة نصفها»[3].

1-2- اصطلاحا:

يعرفه "الجرجاني" بقوله: «الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا، ومغايرتهما في الصيغة[4]».

يفهم من هذا أن الاشتقاق هو نزع كلمة من كلمة أخرى على أن يتوفر التناسب بين هاتين الكلمتين في اللفظ و المعنى.مثل: دَرَسَ-يَدرُسُ-دَرساَ-دارِسٌ، فمثلا لفظ دارس على وزن فاعل نزع من اللفظ درس(فعل).

و هو ما يؤكده "السيوطي" بقوله: «الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى، ومادة أصلية وهيئة وتركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل»[5].

1- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها،تح: محمد أحمد جاد المولى، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، دار التراث القاهرة، ط3، 2008، ج1، ص 345.

2- أحمد ابن فارس: في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح :أحمد حسن سبح، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص 35.

3- ابن منظور: لسان العرب، مادة: (ش.ق.ق).

4- الشريف الجرجاني:كتاب التعريفات،ص 26.

5- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي: المزمر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص 347.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

ومعنى هذا أن الاشتقاق عنده هو أخذ لفظ من آخر مع وجود تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ يقدم لنا زيادة عن المعنى الأصلي، هذه الزيادة هي سبب الاشتقاق.

ويعرفه "الرماني" بقوله: «هو فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل»[1].

وممن عرفه من المحدثين نجد" حلمي خليل" بقوله «الاشتقاق توالد وتكاثر يتم بين الألفاظ بعضها من بعض، ولا يكون ذلك إلا بين الألفاظ ذات الأصل الواحد»[2].

ونجد أيضا"علي القاسمي" إذ يقول: «الاشتقاق توليد كلمة من كلمة مع تناسب المولد و المولد منه في اللفظ و المعنى بحسب قوانين الصرف»[3].

ويعرفه "عبد الله أمين" هو الآخر بقوله: «الاشتقاق أخذ كلمة من كلمة مع كلمة تناسب بين المأخوذ منه في اللفظ و المعنى و هذا التعريف يشمل جميع أقسامه»[4].

ومما سبق نلاحظ أن تعاريف المحدثين للاشتقاق ماهي إلا تأكيد و تثبيت لما جاء في نصوص الأقدمين.

1-2- أنواع الاشتقاق

1-2-1- الاشتقاق الصغير: و يعرف أيضا بالاشتقاق العام و الصرفي والتوليد، وهو ذلك الاشتقاق الذي ينحصر في مادة واحدة تحتفظ بترتيب حروفها الأصلية. يعرفه "ابن جني" فيقول: «الاشتقاق عندي على ضربين كبير وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس و كتبهم، كأن تأخذ أصلا من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغته و مبانيه»[5]. و يمثل لنا على ذلك بقوله: « كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو سلم، سالم و سالمان والسلامة والسليم»[6]. ويعرفه "عبد الله أمين" بقوله:« بأنه انتزاع كلمة من

1- علي بن عيسى الرماني: رسالتان في اللغة، دار الفكر للنشر والتوزيع،د.ط، 1984، ص 29.

2-

3- علي القاسمي: علم المصطلح أسس النظرية وتطبيقاته العلمية، ص 389.

4- عبدالله أمين: دراسات في الترجمة والمصطلح و التعريب، دار الطليعة الجديدة ،ط1،2001،ج2،ص96.

5- ابن جني: الخصائص، تح :علي محمود النجار، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1990، ج2، ص 136.

6- المرجع نفسه، ص 136.

أخرى بتغيير الصفة مع تشابه بينها في المعنى واتفاق في الحروف الأصلية و في ترتيبها كأبنية الأفعال، واشتقاق المشتقات السبع»[1].

ولقد أجمع القدماء وكذا المحدثين على إن هذا النوع من الاشتقاق يعد الأهم بين الأنواع الأخرى للاشتقاق إذ يقول "الحمزاوي" في هذا الصدد: « بأنه الوسيلة المثلى الصالحة لإثراء اللغة»[2]، إذا هو الأداة الأكثر نجاحا في تزويد اللغة العربية بمصطلحات جديدة.

ويقول أيضا "مصطفى الشهابي" متحدثا عن أهمية هذا النوع من الاشتقاق :«وفيه مجال لتنمية اللغة ولا سيما بالمصطلحات العلمية»[3].

"فالحمزاوي" و"الشهابي "يتفقان في نقطة مفادها أن الاشتقاق الصغير يعد بمثابة الآلية الناجعة لإثراء اللغة العربية ونموها وغناء مصطلحاتها.

ونفس الرأي يبديه إليه "يوسف وغليسي" إذ يتحدث هو الآخر عن أهمية الاشتقاق الصغير فيقول: «فبالرغم من وسمه بالاشتقاق الصغير في الدرس اللغوي القديم تميزا له عن النوعين الآخرين من أنواع الاشتقاق فهو ذو فوائد قصوى في عملية الوضع المصطلحي»[4].

فالإشتقاق الصغير يعد الطريق الرئيسي الذي يؤدي الى توليد كم هائل من الألفاظ الجديدة ومن ثم تنمية اللغة.

1-2-2- الاشتقاق الكبير: ولقد سماه "ابن جني "بالاشتقاق الأكبر، و يعد "ابن جني" من الأوائل الذين تحدثوا عن هذا النوع من الاشتقاق في معجمه "الخصائص" فيقول «أما الاشتقاق الأكبر، أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثة، فتعقد عليه و على تقاليبه الستة معنى واحد بجمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه»[5].

ويقوم هذا النوع أساسا على تغير ترتيب الحروف ويستخدم هذا النوع من الاشتقاق في توليد صيغ وأسماء للمفاهيم المتقاربة والتي يمكن أن ترجع الى أصل واحد.

1- عبد الله أمين: دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ج2، ص 103

2- ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في اللغة العربية، ص 100.

3- المرجع نفسه، ص 100.

4- يوسف أوغليسي:اشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة،ط1، 2009، ص80.

5- ابن جني: الخصائص، ص 134.

ولقد ذكر "ابن جني "أمثلة لهذا النوع من الاشتقاق حيث كان يذكر الكلمة وتقلباتها ثم يجعل بينها معنى عام مشترك تدور حوله هذه المادة وسائر تقلباتها ومن الأمثلة التي ذكرها "ابن جني" نجد:

«(كلم) وتقلباتها: كمل، مكل، ملك، لكم، لمك وتفيد جميعها معنى القوة والشدة.

(قسو) وتقلباتها: قوس، وقس، وسق، سرق، وجميع هذه التراكيب تدل على القوة والإجتماع»[1].

ومما سبق نخلص إلى أن الاشتقاق الكبير هو أن يكون بين الكلمتين تناسب في المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية دون ترتيب، جيد، جذب وبالرغم من اعتبار معظم اللغويين أن هذا النوع من الاشتقاق هو أضعف أنواع الاشتقاق فهو لا يصلح للمشتغلين باللغة العربية ،ونذكر من القائلين بهذا "السيوطي"في كتابة "المزهر في علوم اللغة": «وهذا الاشتقاق ليس معتمدا في اللغة العربية ولا يصلح إن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب».[2]

إلا أنه يقدم الكثير للغة العربية إذ أنه يغنيها بالألفاظ .

1-2-3- الاشتقاق الأكبر: و يعرف أيضا بالإبدال و هو ما لم تتماثل فيه كل أحرف الكلمتين وإنما تماثل بعضها وتقارب بعضها الآخر مع احتفاظها بترتيب مواقعها المتناظرة في الكلمتين.

ويعرفه "ابن فارس"بقوله: «هو إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض مثل شرم – صدم»[3]

ومثل ذلك نجد (هديل- هدير، كشط – قشط، صريف- صرير ، خرب – خرق) وغير ذلك من الألفاظ. ومن هؤلاء الذين يمثلون بهذه الألفاظ نجد القائلون بالثنائية المعجمية، حيث اعتبروا أن الأصل في الألفاظ العربية ثنائي لا ثلاثي، معتبرين أن الحرف الثالث أضيف من أجل أن يكون المعنى العام الذي يذل عليه الأصل الثنائي منوعا.

وهناك من يرجع وجود هذا النوع من الاشتقاق إلى تعدد لهجات العرب وهذا ماذهب إليه "إبراهيم أنيس" إذ اعتبر أن الاشتقاق الأكبر لم يختاروه العرب لكن اختلاف لهجاتهم هو من فرض وجود هذا النوع من الاشتقاق و يستدل على هذا "إبراهيم أنيس" بقوله: «والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة (طورا) مهموزة و غير مهموزة ولا بالصاد مرة ولا بالسين مرة، ولا يستبعد كذلك أن يكون بين الصوتين تطور صوتي، فيكون أهدهما اصلا للآخر. ولاسيما مع و جود العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل و المبدل منه»[4].

1- ابن جني: الخصائص، ص 134.

2 – السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها،ج1، ص347.

3-أحمد ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، ص 333.

4- ابراهيم أنيس:من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط.6، 1978، ص 75.

2- المجاز:

2-1- تعريفه لغة: جاء في "صحاح" "الجوهري": «جزت الموضع أجوزه جوازا: سلكته وسرت فيه وتجوّز في كلامه أي تكلم بالمجاز، وقولهم: جعل فلان ذلك الأمر مجازا إلى حاجته أي طريقا ومسلكا».[1]

فالمجاز في اللغة هو المسار والمسلك والطريق.

2-2- إصطلاحا: المجاز في الاصطلاح يطلق على اللفظ الذي يستعمل لغير ما وضع له. وفي هذا يقول "الجرجاني" عن تعريف المجاز بأنه: "كل لفظ نقل عن موضعه فهو مجاز"[2]

في حين يرى "القزويني": "أن المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرنية عدم إرادته" [3]

وانطلاقا مما سبق يتبين لنا أن المجاز: أسلوب في التعبير ينأى عن المباشرة وبالتالي يجعل الكلام يحتاج إلى تأويل وتقدير للوصول إلى تحديد الدلالة المقصودة وهي نقل اللفظ من دلالته المعجمية إلى دلالة أخرى. قد تكون هذه الدلالة الجديدة في اللغة وليس بالضرورة دلالة اصطلاحية.

والمجاز بهذا هو نوع من أنواع التوليد الدلالي، إذ تكتسب الوحدة المعجمية أو المصطلحية مدلولا جديدا على أن تربطها بالدلالة مناسبة أو مشابهة.

2-3- أنواع المجاز:

2-3-1- الإستعارة: إذا كانت العلاقة في المجاز مشابهة سمي استعارة وهي: "استعمال كلمة في غير معناها الأصلي لعلاقة مشابهة مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي (الأصلي)"[4]

---

[1]- اسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح ،مادة [ج- و-ز]، ص198.

[2]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح: محمد شاكر أبو فهر، مكتبة الخانجي مطبعة المدني، د.ط، 2008، ص66.

[3]- الخطيب القزويني: التلخيص في علوم البلاغة، تح: عبد الرحمن البرقوني، دار الفكر العربي، د.ط، د.ت، ص293-294.

[4]- خديجة هناء ساحلي: النقل المصطلحي الترجمتي إلى اللغة العربية ،ص 16.

والاستعارة التي نقصدها هنا هي الاستعارة التصريحية "لأنها وسيلة توليد المفردات والمصطلحات الجديدة أما الأنواع الأخرى للاستعارة فلا تعنينا لأنها أدخل في باب البلاغة".[1]

ومن أمثلة الاستعارة التصريحية نذكر ما جاء في قول أهل المدينة عندما رأوا الرسول صلى الله عليه وسلم "طلع البدر علينا من ثنيات الوداع" حيث حذف المشبه وهو الرسول صلى الله عليه وسلم وترك المشبه به هو البدر مع وجود قرينة مانعة من ظهور المعنى الحقيقي وهي الفعل طلع ووجه الشبه هنا هو الوضاءة والنور والتفاؤل.

2-3-1- المجاز المرسل: هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة أو مناسبة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، يكون الاستعمال لقرينة مانعة من ظهور إرادة المعنى الحقيقي لعلاقة غير المشابهة وهذه العلاقة قد تكون:

1- علاقة سببية: كتسمية العرب النبات بالغيث مثل في قولهم "رعينا الغيث" أي رعينا النبات الذي سببه الغيث[2]. فهنا استعمل المتسبب في السبب

2- علاقة مسببة: كأن يستعمل السبب في المسبب نحو قوله تعالى: "وينزل لكم من السماء رزقا" [3] أي أن المطر هو سبب الرزق

3- علاقة كلية: هي إطلاق لفظ الكل مع إرادة الجزء مثل في قوله تعالى: ﴿وإني كلما دعوتهم لتغفر لهم جعلوا أصابعهم في آذانهم﴾. (سورة نوح، الآية 07)

إذا نظرت في الآية رأيت أنّ الإنسان لا يستطيع أن يضع اصبعه كلها في أذنه، وأنّ الأصابع في الآية الكريمة أطلقت وأريد أطرافها، أو أناملها، فهذا مجاز علاقته الكلية.

4- علاقة جزئية: هي إطلاق الجزء مع إرادة الكل مثل: طلب عمر يد فاطمة (طلبها كلها وليس يدها فقط ولكن اليد ذكرت لأهميتها في عقد الزواج كأن تستعمل للإمضاء ووضع الخاتم، فالمعنى المذكور الجزء والمعنى المقصود المحذوف هو الكل.

---

[1]- الخطيب القزويني: مرجع سابق، ص 318-321.

[2]- المرجع نفسه، ص319

[3]- المرجع نفسه، ص 320.

3- التركيب:

3-1- لغة: جاء في "لسان العرب" لـ "ابن منظور": "وضع الشيء على شيء، ركب الشيء وضع بعضه على بعض فتركب وتراكب".[1]

3-2- اصطلاحا: هو ضم كلمتين إحداهما إلى الأخرى وجعلها إسما واحدا إعرابا وبناء سواء كانت الكلمتان عربيتين أم معربتين ويكون ذلك في "أعلام الأشخاص وفي أعلام الأجناس والظروف والأحوال، والأصوات والمركبات العددية"[2]

ويعرفه علي القاسمي بقوله: "هو ضم كلمة إلى أخرى بحيث تصبحا وحدة معجمية واحدة ذات مفهوم واحد وتحتفظ الكلمتان المكونتان للكلمة المركبة الجديدة بجميع صوامتها وصوائتها مثل اسم العلم المركب (عبد الله) المكون من الكلمتين (عبد) و(الله) ومثال العدد المركب (أحد عشر) المؤلف من الكلمتين (أحد) و(عشر)"[3]

3-3- أنواع التركيب

3-3-1- تركيب إضافي: وهو ما ركب من مضاف ومضاف إليه مثل عبد الله، عبد القادر، عبد السميع، أبو بكر.

وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- تراكيب إضافية تعطى للدلالة على مسمى مخصوص خال من الدلالة على الزمان نحو (علم اللهجات وجغرافية اللغة).[4]

ب- تراكيب إضافية تعطى للدلالة على حدث مخصوص خال من الدلالة على الزمان "ضوء القمر، مكر الليل".[5]

جـ- تراكيب إضافية تعطى للدلالة على موصوف معين نحو "قاطن التربة، أرض النشأة"[6]

3-3-2- التركيب الوصفي: ويتكون من كلمتين الأولى موصوفة والثانية واصفة "وفي هذا النوع من التركيب يتألف الإسم المركب من لفظتين أو أكثر ويكون اللفظ الثاني وما بعده وصفا للأول"[7]

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، ج6، مادة [ر.ك.ب].

[2]- نادية رمضان النجار: طرق توليد الثروة اللفظية،دار الوفاء،مصر،ط1، 1999 ، ص 94.

[3]- علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص449.

[4]- نادية رمضان النجار: طرق توليد الثروة اللفظية، ص65.

[5]- المرجع نفسه، ص65.

[6]- المرجع نفسه، ص 66.

[7]- علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص 450-451.

وفي هذا النوع من التركيب يبقى كل لفظ مستقل، أما اللفظ الأول فيعرب حسب موقعه في الجملة، ثم تتبعه الألفاظ التي تليه بحكم أنها صفات له مثل القوى العاملة – التعليم العالي – الدول العربية.

3-3-3- التركيب المزجي: وهو كل إسمين جعلا إسما واحدا مثل "إسم العلم المركب تركيبا مزجيا (بعلبك) وهو مركب من (بعل) و(بك)"[1]

والاختلاف الواضح بين هذا النوع والأنواع الأخرى من التركيب هو أن الكلمتين الأصليتين تفقدان استقلاليتهما ويمزجان فيه كلمة واحدة.

ولقد ورد التركيب في أسماء العلم مثل (حضرموت) كما جاءت الحضارة العربية الإسلامية بمفاهيم جديدة، دعت إلى الاستعمال الأوسع لهذا النوع من التركيب، باستخدام كلمة ممزوجة بكلمة تليها، لتوليد كلمات مركبة تركيبا مزجيا مثل "الماصدق" المركبة من (ما + صدق)، و(الماهية) المركبة من (ما + هي + ية)

3-3-4- التركيب الإسنادي:

يتكون من مسند ومسند إليه، وغالبا ما يكون هذا الإسناد فعليا نحو "جاد الحق، تأبط شرا، وشاب قرنا وينطبق هذا التركيب على وجه إسنادي"[2]

3-3-5- التركيب العددي:

ويشمل هذا التركيب الأعداد من (أحد عشر إلى تسعة عشر) "ويقصد به الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر إذ هما في المعنى معطوف ومعطوف عليه، لا يقوم واحد منها مقام الآخر"[3]

3-3-6- التركيب الإتباعي:

"في هذا النوع من التركيب تتبع الكلمة الأولى بكلمة ثانية مماثلة لها صوتيا لتأكيدها، وقد يكون أو لا يكون للكلمة الثانية معنى لغوي ومن أمثلته حيص بيص، حسن سين"[4]

---

[1]- علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص451.

[2]- عبد الصبور شاهين: العربية لغة العلوم والتقنية، دار الاعتصام، ط1، 1986، ص 190- 191.

[3]- نادية رمضان النجار: طرق توليد الثورة اللفظية، ص 68.

[4]- علي القاسمي: علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص69.

3-3-7- التركيب العطفي:

يتكون من معطوف وواو العطف ومعطوف عليه نحو "الحذف والإيصال، القوة والضعف، الحرب والسلام"[1]

4- النحت

4-1- لغة:

جاء في معجم "مقاييس اللغة" لـ "ابن فارس":

نحت: النون والحاء والتاء كلمة تذل على نجر الشيء و تسويته بحديده ونحت النجارة الخشبية ينحتها نحتا، و(النحتية): الطبيعة يريدون الحالة التي نحت عليها الإنسان، كالغريزة التي غرز عليها الإنسان وما سقط من المنحوت نحاته».

4-2- اصطلاحا:

جاء في "المقاييس": «ومعنى النحت، أن تأخذ كلمتان وتنحت منها كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ»[2].

ويعرفه "السيوطي" بقوله: «هو ان تعتمد إلى كلمتان أو جملة فتنزع من مجموعة حروف كلماتها كلمة قده، تدل على ما كانت عليه العملية نفسها».

ويقول "علي القاسمي" هو «أخذ كلمة من كلمتين فأكثر مع تناسب بين المأخود والمأخود منه في اللفظ والمعنى مثل بسمل - حيهل»[3]

ويعرفه "نهاد الموسى": «هو بناء كلمة جديدة من كلمتين أو أكثر أو من جملة، بحيث تكون الكلمتين أو الكلمات متباينتين في المعنى والصورة بحيث تكون الكلمة الجديدة آخذة منها جميعا بحظ»[4].

---

[1]- علي القاسمي: علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 69.

2- أحمد بن فارس: مقاييس اللغة، ج5، ص404.

3- علي القاسمي: علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية،ص429.

4- نهاد الموسى: النحت في اللغة العربية، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، د.ط، د.ت، ص 67.

4-3- أنواع النحت:

لقد ورد أكثر من نوع واحد للنحت في العربية، وهذا ما سنحاول ان نوضحه.

4-3-1- النحت الفعلي: وفيه ينحت من الجملة فعلا رباعيا على وزن فعلل يدل على النطق بها أو على حدوث مضمونها مثل: «(سجل) من سبحان الله، (حوافل) من لاحول ولا قوة، (دمعز) من أدام الله عزك و(سمعل) من السلام عليكم»[1].

4-3-2- النحت النسبي: وفيه ينحت كلمة واحدة من كلمتين للدلالة على نسبة ومن أشهر أمثلة ما ذكره السيوطي في كتابه "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع":« عبشمي أي منسوب الى عبد شمس، وعبدلي أي منسوب إلى عبد الله، و(عبقسي) منسوب إلى عبد قيس، وحضرمي منسوب الى حضر موت»[2]، ومنه ايضا ما ينسب إلى بلدتين مثل: «طبرستان، وخوارزم فنقول طبزخزي»[3].

4-3-3- النحت الوصفي: وفيه ينتزع من كلمتين كلمة واحدة تدل على صفة بمعناها أو أشد منها نحو (الصلدم) من الصلد والصدم. ضطر من ضبط وضير ومعناها الشدة والصلابة.

النحت الاسمي: وهي ان تنحت من كلمتين اسما مثل «جلمود من جلد وجمد، (بلقيس) من نيس وقيس ....»[4].

4-4- شروط النحت[5]:

1. ألا يكون اللفظ المنحوت نابيا في الجرس عن سليقة عربية.
2. أن يكون المنحوت على وزن عربي نطق به العرب على قدر الامكان.
3. أن تستعمل الكلمة المنحوتة والكلمة التي نُحت منها جنبا إلى جانب في اللغة.
4. أن يؤدي المنحوت حاجة اللغة من إفراد وتثنية ونسب وإعراب.

1- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 87-88.

2- السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دط، الدار العلمية، بيروت، 1998، ج3، ص 379.

3- علي القاسمي: علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 429.

4- نادية رمضان النجار: طرق توليد الثروة اللفظية، ص 61.

5- المرجع نفسه، ص62-63.

4-5- موقف اللغوين القدامة والمحديثين من ظاهرة النحت:

4-5-1- موقف القدامى:

لقد حظي النحت باهتمام كبير لدى اللغويين العرب القدامى، حيث ورد في معجماتهم ومؤلفاتهم كثيرا فكان "الخليل بن أحمد الفراهيدي" سباقا إلى استخدام النحت، حيث جاء في معجم "العين" الذي يعد أول معجم متكامل في اللغة العربية ما يلي: «ان العين لا تألف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيها إلا أن يشتق فعل من جمع بين كلمتين مثل حي على»[1]، ومن أمثله قول الشاعر:

فبات خيال طيفك لي عنيفا *** إلى ان حيعل الداعي الفلاحا

فقد نحت الشاعر هنا من كلمتي "حي" "على" كلمة واحدة

حيعل كما أفرد "ابن فارس" للنحت بابا مستقلا في كتابة المنشور "الصاجي سماه ب" باب النحت" جاء فيه: «وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد:ضبطر من ضبط وضبر»[2]

4-5-2- موقف المحدثين:

مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وبداية النهضة الحديثة في البلاد العربية، ظهرت مخترعات جديدة تحمل تسميات ومفاهيم متعددة، فكان لزاما على العرب أن يواجهوا هذا السيل المتدفق بمصطلحات عربية دقيقة تحتويها وتعتبر عنها. هذا الحدث فجر الوضع اللغوي العربي فانقسم اللغويون إلى فريقين:

الفريق الأول: يرى ان اللجوء إلى النحت ضرورة لغوية يمليها التوسع في صياغة المصطلحات العلمية، على رأس هذا الفريق نجد: "أحمد فارس الشدياق": والذي دعا بدوره إلى استخدام النحت وعدم الاكتفاء بالمنحوتات التي وصلتنا من العرب القدامى، ونحا نحوه "جرجي زيدان" حيث يرى في النحت اختصارا في نطق الألفاظ وتسهيلا للتلفظ بها واقتصادا في الوقت. فذهب في كتابة الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية إلى أن: «كثيرا من الأدوات ولدت في اللغة العربية من أصلي مثل: منذ تعود إلى "من" و"إذ"»[3].

1- الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، ج1، ص 60.

2- أحمد ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة ، ص 46.

3- جرجي زيدان: الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، دار الهلال، القاهرة، د.ط، 1969، ص 188.

نجد أيضا: "ساطع الحصري" من الدّعاة إلى التوسّع في النحت لاستيعاب المستجدات العلمية وإغناء اللغة العربية بما تحتاجه من مصطلحات علمية.

الفريق الثاني: هنالك من المحدثين من عارض فكرة استخدام النحت واعتبره ليس من خصائص العربية من أبرزهم " مصطفى جواد"، "عبد الله العلايلي" الذي قال في كتابه "مقدمة درس لغة العرب": «عدم وجود قواعد محددة لبناء المنحوتات، ولهذا فإن الاسترسال في النحت يخل بتناسق اللغة العربية ويؤدي إلى فوضى»[1].

من خلال ما سبق نلخص ان النحت لن يضر العربية إن سار على أوزان قياسية وخضع لقواعد معلومة تتماشى والسليقة العربية، كما قال "إبراهيم أنيس" في كتابه "من أسرار اللغة"، حيث حاول ان يجعل للنحت قواعد وأوزان: «تبنى الكلمة المنحوتة على "فعلل" إذا كانت فعلا متعديا، ولازمه على "تفعلل"، ومصدره على "فعلله"، والوصف على: فعللي، وأن يقتصر على النحت من كلمتين بشرط مراعاة ترتيب الأصوات فيها»[2].

5- القياس

5-1- لغة: جاء في "الصحاح ""الجوهري":«قست الشيئ بغيره، أقيسه قيسا وقياسا إذ قد زنه على مثاله»[3].

وجاء في" العين": «القياس، قيس، القيس، مصدر قست والقيس بمنزلة القدر، وعود قيس اصبع أي: قدر إصبع، وقاس هذا بذاك قياسا وقيسا، والمقياس: المقدار»[4].

5-2- اصطلاحا: هو: «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه وقيل: حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع»[5].

وقيل هو: «علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»[6] وبتفصيل أكثر يمكن القول أن القياس: «محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وتحمل بتفصيل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها، وضبط

1- عبد الله العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب، المطبعة العصرية، صيدا، د.ط، د.ت، ص 38.
2- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 86-94.
3- إسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح، ص 895.
4- الخليل بن أحمد الفراهدي: العين، ص 706.
5- المرجع نفسه، ص 95.
6- ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، د.ط، 1957، ص 93.

الحروف وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة»[1]، وهما نوعان: قياس لغوي وقياس نحوي.

5-3- أهمية القياس:

إن فائدة القياس عظمة للغة العربية وقواعدها حيث، يعد القياس بمثابة واق لقواعد اللغة من اللحن والتحريف وممن يرون هذا مثلا، "إبراهيم انيس "والذي نادى بإباحة القياس اللغوي.

فالقياس هوأداة اختصار باعتباره يقيس الظاهرة على ظاهرة أخرى ويحكم لها بحكمها، فتأخذ الظاهرة المقسية حكم الظاهرة المقاس عليها. ولقد أدراك القدماء فائدة ذلك يقول "أبو علي الفارسي": «أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس»[2].

ويقول "ابن جني": «مسألة واحدة في القياس تبدو أنبه من كتاب لغة عند عيون الناس»[3]

كما أشار "محمد الخضر حسين" إلى أهمية القياس حيث يرى أن: «القياس طريق يسهل به القيام على اللغة بحيث يكون وسيلة تمكن الانسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل أو يحتاج إلى الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة والدواوين الجامعة لمتون العرب ومنظومها»[4].

ولهذا ظهرت ألفاظ جديدة لمواجهة مخترعات الحضارة، وأسماء العلوم والفنون نحو «المصعد – المدفأة – المطبخ – الموقد – المكنسة – النقاب – الشطيرة – المغنطة»[5].

ونتيجة لما أقره المجمع اللغوي ظهرت ألفاظ جديدة لم يسبق للعرب أن عرفوها أو سمعوها نحو صوّت بمعنى أظهر رأيه وهي مشتقة من الاسم (صوت).

1- جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2006، ص 70.
2- ابن جني: الخصائص، ج2، ص 88.
3- المرجع نفسه، ص 88
4- المرجع نفسه، ص 88.
5- مجلة المجمع، المطبعة الأميرية، ج2، 2008-2009، ص 34-37.

6- الترجمة:

6-1- لغة:

جاء في "لسان العرب" لـ "ابن منظور": أن الترجمة مأخوذة من رجم يرجُم رجما، وترجمان، والتَّرجمان والتُّرجمان: المفسر وقد ترجمه وترجم عنه.[1]

6-2- اصطلاحا:

ويعني بها: "نقل معاني الكلمات أو العبارات أو النصوص الأجنبية والتعبير عنها بكلمات وعبارات مقابلة لها في اللغة العربية" [2]

وعرفها "التهانوي" في كشاف اصطلاحات العلوم والفنون بأنها : "بيان لغة بلغة أخرى" [3] . ويؤيد هذا ما جاء في تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل القرآن) وذلك أن "كل كتاب ... متى حول إلى غير اللسان الذي نزل به كان ترجمة وتفسيرا" [4]

ويعرفها "علي القاسمي" بقوله " والترجمة في صناعة المصطلح هي اعطاء الطلمة الأجنبية – وهي في الغالب مصطلح علمي – مقابلها العربي المصوغ من قبل " [5]

6-3- شرط الترجمة :

"شرط الترجمة أت تكون الكلمة مما دخل حيز العربية سابقا فإذا وردت على كلمة أجنبية، فأوجدت لها من المفردات العربية المحفوظة أو المدونة كلمة تؤدي معناها مباشرة " [6]

أي أن المترجم إذا ما صادفته كلمة أجنبية فأفاد من تراث اللغة العربية منتقيا لفظ عربيا كمقابل لما كان. فو بذلك قد ترجم وله في ذلك أن ينهل من أمهات الكتب والمعاجم العربية العامة والتي تعد أغنى ينابيع المفردات

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، ج3، مادة [ر-ج- م].

[2]- نادية رمضان النجار: طرق توليد الثورة اللفظية ، ص11.

[3]- محمد علي التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص414.

[4]- محمد بن جرير الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ،بيروت، لبنان، ط1، 2000، ج1، ص75.

[5]- علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1987، ص 80.

[6]- ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في اللغة العربية، ص40.

التي تحتاج البها الترجمة نذكر على سبيل المثال لا الحصر : المقاييس لابن فارس، والصحاح للجوهلاي ولسان العرب لابن منظور، زالقاموس المحيط للفيزوز ابادي وتاج العروس للزبيدي.

6-4- أنواع الترجمة :

لقد ميز "ممدوح محمد خسارة" بين الترجمة الحرفية والترجمة بالمعنى "ترجمة الكلمة بمعناها اللغوي المعجمي وهو ما يسمى بالترجمة الحرفية. وترجمتها بمعناه الاستعمالي الاصطلاحي هو ما نسميه بـ: الترجمة بالمعنى "[1]

وهنا يجدر بنا ان نطرح التساؤل التالي : هل يأخذ المترجم بالمعنى المعجمي أم المعنى الاصطلاحي.

لقد أجاب " ممدوح محمد خسارة " عن هذا التساؤل قائلا: " اننا لا نذهب الى امكانية الترجمة الحرفية في ميدان المصطلحات لأنه يبعد أن يتطابق المعنيان اللغوي والاصطلاحي لكلمة ما، فحد المصطلح كما قدمنا، هو أنه لفظا خرج عن مدلوله اللغوي الى مدلول آخر متفق عليه، ولو لم يخرج عن معناه الأصلي، ليبقى في عداد المفردات العامة "[2]

لقد جاء رد " ممدوح محمد خسارة" معارضا لكل الآراء القائلة بإمكانية ترجمة المصطلح ترجمة حرفية، واذا يذهب بعضهم الى أن الترجمة الحرفية للمصطلح تصح طابق معناه اللغوي مدلوله الاصطلاحي.

6-5- أهمية الترجمة :

الترجمة هي الوسيلة الوحيدة في الوقت الحاضر التي تمكن طلاب العلم ومرديه من اشباع نهمهم الى العلم، وتحقيق رغبتهم في التغلغل الى أغوار الحقيقة، والرد الوحيد على من ينادي بالتدريس في الجامعات باللغة الجنبية لعدم توافر المراجع باللغة العربية هو الترجمة" [3]، "وأصواتها وأوزانها قصد تطويعها لقوانين الأصوات العربية ".[4]

---

[1]- ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في اللغة العربية، ص 40.

[2]- المرجع نفسه، ص 41.

[3]- رجاء وحيد دويري: المصطلح العلمي في اللغة العربية، عمقه التراثي وبعده المعاصر، دار الفكر، دمشق، ط1، 2010، ص 109.

[4]- ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في اللغة العربية، ص 20.

ولقد ذهب "علي القاسمي" الى تأكيد قول محمد خسارة حيث يقول : " المعرب هو اللفظ الذي تقترض "اللغة العربية من اللغات الاخرى وتخضعه لنظامها الصوتي والصرفي عن طريق الزيادة فيه أو الانقاص منه أو القلب، أو الدال حروف عربية ببعض حروفه وعملية تغيير اللفظ الأجنبي لينسجم مع الذائقة العربية " [1]

ونفهم من هذا القول ان اللفظ المعرب يلحقه شيئ من التعديل و للتغيير.

7- التوليد:

7-1- لغة: قال "ابن منظور" في "لسان العرب": إن التوليد مأخوذ من ولد توليدا، وتولد الشيء من الشيء والوليدة والمولدة الجارية المولودة بين العرب، والمولد: المحدث من كل شيء، ومنه المولدون من السواء إنما سموا بذلك لحدوثهم، وإن سمي المولد من الكلام مولدا، إذ استحدثوه ولم يكن من كلامهم فيما مضى.[2]

7-2- اصطلاحا: هو "لفظ عربي البناء، أعطي في اللغة الحديثة معنى مختلفا عما كان العرب يعرفونه مثل: الجريدة، المجلة، والسيارة والطيارة"[3]

ويعرفه "ممدوح محمد خسارة" بقوله: «هو وضع لفظ جديد مقابل المصطلح الأجنبي بإحدى وسائل التوليد اللغوي المعروفة، الاشتقاق بأنواعه الصرفي والابدالي والتقلبي والنحتي والالحاقي، أو المجاز بفروعه من مرسل واستعارة، وقد سمينا هاتين الوسيلتين توليدا لأن اللفاظ الموضوعة بحسبهما ألفاظا عربية، أو وفقا قانون توالد اللفاظ العربية بعضها من بعض».[4]

والذي نلحظه من خلال هذين التعريفين للتوليد هو أن التعريف الأول يشير إلى أن التوليد هو المجاز، أما التعريف الثاني فيشير إلى أن التوليد أعم من المجاز، فهو إذن يشمل كل طرائق وضع المصطلح.

7-3- أنواعه: يقسم بعض الدارسين التوليد إلى أربعة أقسام ومن هؤلاء علي القاسمي.

7-3-1- التوليد النحوي:

يتم التوليد النحوي بإحداث كلمة جديدة، من أصول لغوية قائمة على وزن صرفي معلوم، أو بضم كلمتين مألوفتين بعضها إلى بعض لإحداث لفظ جديد يدل على معنى جديد مثل ضم الكلمتين (بعد) و(ظهر) لصياغة اسم بعد الظهر.

---

[1]- علي القاسمي: علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 415.

[2]- رجاء وحيد دويري: المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، ص85.

[3]- ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في اللغة العربية، ص26.

[4]- المرجع نفسه، 26.

7-3-2- التوليد الصوتي:

يتم التوليد الصوتي بمحاكاة الصوات لوضع اسم جديد مثل: تأتأة، التي تشير إلى تلعثم المتكلم وتكرار حرف التاء عند النطق بها.

7-3-3- التوليد الدلالي:

هو نقل اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى جديد مثل عنق الزجاجة يستخدم للدلالة على المنفذ الضيق للمرور أو الموقف الحرج.

7-3-4- التوليد بالاقتراض:

هو «اقتراض لفظ من لغة أخرى للدلالة على مفهوم جديد ولا يعبره بعضهم من التوليد، لأن اللفظ ولد في لغة أخرى بإحدى صور التوليد الثلاث السابقة، ولم تلده اللغة المفترضة».[1]

4- ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في اللغة العربية، ص 27.

PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

الفصل الثاني:

مصطلحات الحدود في النحو دراسة وتحليل

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

يعتبر معجم"الحدود في النحو" لـ"أبي الحسن علي بن عيسى الرماني" من المعاجم المتخصصة في المصطلح اللغوي النحوي، وهو عبارة عن رسالتين:

الأولى عنونها "بمنازل الحروف" وهي لا تتجاوز الأربعين صفحة، حصر فيها طائفة من حروف المعاني وبيان أغراضها مع ذكر شواهدها مما ورد في كلام العرب وأشعارهم، أما الثانية فوسمها بـ"الحدود" وهي أيضا موجزة وقصيرة تقع في صفحات قليلة، ومادتها تؤلف معجما صغيرا في المصطلح وقد عرف " عبد الله بن أحمد الفاكهي " مصطلح الحد في كتابه "الحدود"، قائلا: «وأعلم أن الحد والمعرف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين، اسمان لمسمى واحد وهو ما يميز الشيء عن ما عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعا مانعا».[1]

ولقد وقع الاختيار على الجزء الثاني منه كمدونة سيعمل البحث على تحليل واستخراج آليات المصطلح فيها، وبعد القراءة والتحليل صنفنا هذه المصطلحات إلى المجالات الخاصة بكل آلية من آليات الوضع، ثم عملنا على دراسة هذه المصطلحات ضمن الآليات التي تندرج تحتها، بداية بالاشتقاق ثم المجاز وانتهاء بالتركيب.

I- مصطلحات الاشتقاق:

تعددت تعريفات اللغويين القدامى للاشتقاق وتنوعت، إلا أنهم اتفقوا على كونه وسيلة وأداة لا يمكن الاستغناء عنها في توليد وتكوين ألفاظ ومصطلحاتعربية جديدة، لأن الاشتقاق في النهاية انتزاع لفظ من آخر بشرط أن يتناسب معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصفة.

ومن أهم المصطلحات المشتقة التي عملنا على دراستها:

المعرفة – النكرة – المفرد – الجمع – المرفوع – المنصوب – المجرور – التوابع – الصفة –النسق – التمييز – الانشقاق – الفائدة – المركب – المقيد – الصنف – المذكر – المؤنث – النظير – المطرد – النادر– الخبر– الاستخبار – الاستفهام – المستقيم – العارض – اللازم –القبيح – الضرورة – اللفظ – الكلام – العظيم – الحقير – البناء – التغيير – التصريف – الغرض – الجملة – الجزاء – المصدر – الخاصة.[2]

[1]– عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولى رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414هـ، 1994 ص 44.

[2]– ابي الحسن علي بن عسى الرماني: رسالتين في اللغة، ص 66.

1- الممدود:

يعرفه الرماني بقوله: «الممدود هو المختص بمد الصوت في آخره»[1]، الممدود هنا جاء بمعنى الزيادة والإطالة

ولقد ذهب " إبراهيم قلاتي" إلى نفس الدلالة حيث يقول: «الاسم الممدود هو كل اسم وقعت في آخره همزة بعد ألف سواء كانت هذه الهمزة أصلية أم زائدة، منقلبة أم ملحقة، فالأصلية مثل قولك قراء والزائدة مثل قولك: حمراء».[2]

قال الخليل: «مَدَّ، المِدُّ: الجَذْبُ والمِدُّ: كَثْرَةُ المِاءِ أَيَامُ المِدُودُ، وَدَّ النَهْرُ، وإمْتَدَ الخَيْلُ، هكذا قالته العرب، والمِدَدُ: ما أَمْدَدَتْ به قوما في الحرب وغيره من الطعام والعون».[3]

وجاء في الجيم: «مَدَدَ: المَدَدُ الطِوَالُ، الوَاحِدُ مَدِيدُ، والمِدَادُ حِيَلُ الخَيْلُ الذي يَمُدُ.

قال مغلس:

وَكُنَا مِنْ قَضَاءِ الحَقِ مِنْهُ كَانَا وَاقِفُونْ عَلَى مَدَادِ

وقال جعله على مَدَادِهِ».[4]

وقال الجوهري: «مَدَدَ: مَدَدْتُ الشَيْءَ فَامْتَدَ، والمادَة: الزِيَادَةُ المتَصِلَة، ومَدَ الله في عُمْرِهِ، وَدَهُ في غَيِّهِ، أَيْ أَمْهَلَهُ وَطَوَّلَ لَهُ، وَالمِدُ: السَيْلُ، يقال: مَدَّ النَهْرُ ومَدَّهُ نَهْرٌ آخَرُ».[5]

---

[1]- أبو حسن بن عيسى الرماني: رسالتان في اللغة، ص 71.

[2]- إبراهيم قلاتي: قصة الإعراب،ص 476.

[3]- الخليل بن أحمد الفراهيدي: معجم العين، مادة: م- د.

[4]- أبو عمرو الشيباني: معجم الجيم، مادة م – د – د.

[5]- إسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح، مادة م – د – د.

نلاحظ هنا أن الدلالة المعجمية لمصطلح الممدود لا تختلف عن الدلالة الاصطلاحية لهذه الأخيرة، منه نستنتج أنّ الدلالة الاصطلاحية قد اشتقت من الدلالة المعجمية، إذن فمصطلح الممدود وضع عن طريق الاشتقاق.

2- الترخيم:

جاء في "المدونة" بـ: «حذف آخر الاسم في النداء».[1]

جاء في معجم العين: «رخم: أَرْخَمَتِ النُعَاةُ والدَجَاجَةُ على بَيْضِهَا، إذا حَضَنَتِ على بَيْضِهَا فهي مُرخَمُ، وَرَخَمَهَا أَهْلُهَا: أَلزَمُوهَا بَيْضَهَا.

والرَخْمَةُ: شِبْهُ النِسْر في الخلقة إلا أنها مبقعة ببياض وسواد، وجمعه رَخْمٌ.

والرَخَامَة: بين حسن في منطق النساء، وقد رَخَمَتْ رَخَامَةً، فهي رُخْمَةُ الصَوتُ، وقد رَخُمَ كلامها وصوتها، ويقال ذلك للمرأة والخشف.

ورجل رَخِيمٌ وَأَبَحَ وَأَصْحَلَ، أي ضعيف الصوت».[2]

وجاء في معجم الجيم: «رَخُمَ: وقال: الرُخَمُ وَالرَخَمُ، وقال ابن سبل:

لِلذِئْبُ مِنْهُنَ وَلِلرُخَمِ جُزُرٌ، وقال تَرَخَمَتِ على وَلَدِهَا إِذَا ضَاحَكَتْهُ وَلَاعَبَتْهُ وَعَلَلَتْهُ، وهي الرَخْمَةُ، وَالرُخْمَةُ، رِيحُ الرُغْوَة الطِيبَة».[3]

وجاء في معجم الصحاح: «رَخُمَ: الرُخْمَةُ: طائر أبقع شبه نسر في لخلقة يقال له الأَنُوقُ، وشَاةٌ رَخْمَاءُ: إذا أَبْيَضَ رَأْسُهَا وَاسْوَدَ سَائِرُ جَسَدِ، وَفَرَسٌ رَخِيمٌ،وَكَلَامٌ رَخِيمٌ أَيْ رَقِي، وقد رَخُمَ صَوْتُهُ خَامَةٌ، لِتَرْخِيم: التِينِ ويقال حذف، ومنه تَرْخِيمُ لاسم في النداء، وهو أن يحذف من آخره حرف أو أكثر».[4]

---

[1]- إسماعيل بن عيسى الرماني: رسالتان في اللغة، ص 51.

[2]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مادة ر - خ- م.

[3]- أبو عمرو الشيباني: معجم الجيم، مادة [ر- خ – م].

[4]- إسماعيل بن حماد الجوهري: معجم الصحاح، مادة: ر – خ – م.

وهذه الجملة إشارة إلى التعريف الاصطلاحي للترخيم أوردها الجوهري في ثنايا حديثه في المادة: رخم.

ويؤكد "إبراهيم قلاتي"هذا التعريف بقوله: «الترخيم حكم من أحكام المنادى المعرفة وهي حذف آخره تخفيفا كقولك: في نداء طلحة يا طلح بحذف التاء، وفي نداء فاطمة: يا فاطم».[1]

من خلال المقارنة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي لمصطلح الترخيم، نخلص إلى أن الدلالة المعجمية لا تختلف عن الدلالة الاصطلاحية، فنقول أن مصطلح "الترخيم" قد تمت صياغته عن طريق آلية الاشتقاق.

3- الإضافة:

جاء تعريفها في المدونة بـ: «اختصاص أول بشأن داخل في اسمه كالجزء منه».[2]

جاء في معجم الجيم: «ضَافَ، واقل من الوجد وهو حزنها وشفقتها.

وقال أَضَفْتُ عَلَيْهِ: أَشْرَفْتُ عَلَيْهِ، وقال النميري: الضَيِّفُ، ضَيِّفَ النَهْرُ، وضَيِّفَ الوَادِي وهو الشَطُ، وقال الطائي: أَضَافَ فُلَانٌ مُدْبِرًا، أي عَدَا.

وقال نصر الغنوي: اِسْتَضَافَ فُلَانًا، أي اِسْتَجَارَهُ، فَأَضَافَهُ، يريد فَأَجَارَهُ وَمَنَعَهُ».[3]

وجاء في معجم الصحاح: ضَيفُ وَضَيْفَةُ.

وأضفت الرجل وضيفته، إذا أنزلته بك ضيفا وقريته، وضف الرجل ضيافة، إذا نزلت عليه ضيفا وكذلك تضيفته، قال الأصمعي: ومنه المضوفة، وهو الأمر يشفق منه، وأضفته إلى كذا، أي ألجأته، ومنه المضاف في الحرب وهو الذي أحيط به، والمضاف أيضا: الملزق بالقوم، وضافه الهم أي نزل به.

وإضافة الاسم إلى الاسم كقولك: غلام زيد، فالغلام مضاف وزيد مضاف إليه.

---

[1]- إبراهيم قلاتي: قصة الإعراب، ص 51.

[2]- أبو الحسن علي بن عيسى الرماني: رسالتان في اللغة،ص 79.

[3]- أبو عمرو الشيباني: معجم الجيم، مادة ض- ا – ف.

والغرض بالإضافة التخصيص والتعريف، فلهذا لا يضاف الشيء إلى نفسه، لأنه لا تعرف نفسه، فلو عرفها لما احتيج إلى الإضافة».[1]

فالجملة الأخيرة من هذا التعريف تشير إلى المعنى الاصطلاحي للإضافة، حيث تحول المصطلح من الإضافة إلى المضاف والمضاف إليه.

ويعرفها "القلاتي": بأنها «نسبة بين اسمين على تقدير حرف الجر، توجب جر الثاني منهما دائما، ويسمى الأولى مضافا والثاني مضافا إليه».[2]

فالدلالة الاصطلاحية في المدونة لا تختلف عن الدلالة المعجمية، نقول أن مصطلح "الإضافة" قد وضع عن طريق آلية الاشتقاق.

4- التصريف:

مفهوم التصريف في المدونة هو: "تصيير الشيء في وجهات مختلفة".

والتصريف في النحو شيء غير ما أثبته الرماني، فالتصريف يكون عندهم في الفعل إلى الضمائر نحو: كتب، كتبنا، كتبوا، كتبت، كتبنا، كتبن... إلخ.[3]

جاء في معجم "العين": صرف، التصريف: اشتقاق بعض من بعض، وصرفيّات الأمور متصرّفاتها.[4]

وفي معجم "الجيم"، التصريف:

إنْ تُشِرْ بِيَدِكَ كَصَبْرٍ فَإِنَهُ عِنْدَ إِزَاءِ الحَوْضِ مُلْهَزَانَة

إذا منعا الماء وسادت أخلاقهما، وقال:صرفت الكلبة تصرف صروفا وهي صارفة.[5]

---

[1]- إسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح، مادة، [ض – ي – ف]،ص519

[2]- إبراهيم قلاتي: قصة الإعراب، ص 93.

[3]- أبو الحسن علي بن عيسى الرماني: رسالتان في اللغة، ص 67.

[4]- الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين،مادة [ص، ر، ف]،ص306.

[5]- أبو عمرو الشيباني: الجيم، مادة[ص، ر، ف]،ص353.

وفي معجم "الصحاح": صرف،صرفت،انصرف، صروفا وصرافا، وتصرف الخمر: شربها صِرْفا.[1] فالمعنى اللغوي للتصريف يفيد الأخذ ويفيد الإساءة ويفيد المنع.

فالتصريف وضع عن طريق الاشتقاق، فهو مصطلح مشتق ومفهومه أيضا مشتق من الدلالة المعجمية التي تعني اشتقاق بعض من بعض أو المنع أو الأخذ أو الإساءة المهم أن يصير الأشياء في وجهات مختلفة، حسب ما تقتضيه الحاجة، والمهم أن المصطلح مشتق بلفظه ومفهومه "التسمية والمفهوم".

5-الصفة:

جاء في المدونة للرماني «قول له بيان زائد على بيان الاسم الجاري عليه مختص له» من خلال المقارنة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي لكلمة الصّفة، نخلص إلى أن الدلالة المعجمية لا تختلف عن الدلالة الاصطلاحية، فنقول أن المصطلح "صفة" قد تمت صياغته عن طريق آلية الاشتقاق.

جاء في معجم العين :

«وَصَفَ، وَصَفَتِ الشَيْءُ وَصْفًا وَصْفَة، والهَاءُ عِوَضَ مِنَ الوَاوِ وَتَوَاصَفُوا الشَيءَ مِنَ الوَصْفَ، وَاتَصَفَ الشَيْءُ أَيْ صَارَ مُتَوَاصِفًا وَالصِفَةُ: كَالعِلْمِ وَالسَوَادُ عِنْدَهُمْ فِي النَّعْتِ، وَالنَعْتُ هو اسم الفاعل نحو ضَارِبٌ أو المفعول نحو مَضْرُوبٌ أو ما يرجع إليها عن طريق المعنى».[2]

الصفة جاءت بمعنى، نعت الشيء باسم ما، أي إلحاق الشيء بوصف ما، أي كأن يأخذ المفعول صفة الفاعل، فإذا كان اسم الفاعل مثلا، نقول عنه ضارب، بطبيعة الحال يأخذ المفعول صفة المضروب.

[1]- إسماعيل بن حماد الجوهري:الصحاح،مادة[ص-ر- ف]،ص218.

[2]- أبو عمرو الشيباني، معجم العين، مادة: و – ص – ف.

6- المفرد:

وفي تعريف" المدونة "قال" الرماني": «المفرد هو المذكور وحده من اسم وفعل وحرف».[1]

جاء في "العين" المفرد من فَرَدَ والفَرْدُ ما كان وَحْدَهُ، يقال: فَرَدَ يَفْرَدُ وانْفِرَادًا. وأَفْرَدْتُهُ، جعلتهُ واحدًا والفريدُ الشَذَرُ الوَاحِدُة فَرِيدَةٌ.[2]

وجاء في معجم "الصحاح":

المفْرَدُ من فَرَدَ، والْفَرْدُ الْوِتْرُ وَالْجَمْعُ أَفْرَادٌ وَ فُرَادَى بِالضَّمِّ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ: كَأَنَّهُ جَمْعُ فَرْدَانَ، وثَوْرٌ فَرْدٌ وفَارِدٌ وفَرْدٌ وفَرْدٌ وفَرِيدٌ بمعنى مُنْفَرِدٌ، وظبيةٌ فَارِدَةٌ بمعنى: اِنقطعت عن القَطيعِ.

وأَفْرَدْتُهُ: عَزَلْتُهُ، وأَفْرَدَتْ الأُنْثَى وَضَعَتْ وَاحِدًا فَهِي مُفْرِدٌ ومَوْحِد ومُفْرِدٌ.

فالمفرد في دلالته المعجمية جاء بمعنى الانفراد أي «ذلك الشيء الواحد الذي لا ثاني له».[3]

ولأن الدلالة المعجمية لا تختلف على الدلالة الاصطلاحية فان "الرماني" اشتق لفظ المفرد من الفرد ويعني في كل الحالات المذكور وحده، فمصطلح المفرد مشتق لفظا ومعنى من المعجم اللغوي، ومما يحضرني عن تعريف المتأخرين من النحويين للمفرد في باب السماء قولهم هو : ما ليس مثنى ولا جمعا.

7- التثنية:

في التعريف الاصطلاحي "للرمّاني ":«التثنية: صيغة مبنية من الواحد للدّلالة على اثنين»[4]، وكلا الدلالتين متقاربتين، والاشتقاق وقع على اللفظ والمعنى معا، وبآلية الاشتقاق وُضع مصطلح التثنية.

---

[1]- أبو الحسن علي بن الرماني: رسالتان في اللغة،ص 68.

[2]- المرجع نفسه، مادة[ف-ر- د]،ص627.

[3]- إسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح، مادة[ف- ر- د]، ص 802.

[4]- أبو الحسن علي بن الرماني: رسالتين في اللغة ، ص 68.

جاء في "**الجيم**": التثنية من: «ثَنَى وقَالَ الأَكْوَعِيُّ : اِمْرَأَةٌ ثَنْيٌ : إذا وَلَدَت اثْنَيْنِ وثَنِئَهَا ولدُها الثَانِي. ولَمْ يكُنْفَوْقَ ذَلِكَ ثُلُثٌ ولَا رُبْعٌ. وقال الطَّائي : الثُّنْيَا من الجزُورِ: الرَّأْسِ والقَلْبِ لأن تَزْدَادَ، وقال الأسديُّ : هي الثَّنْيَةُ والرُبَّاعِيَةُ والنَابُ ثمَّ العَارِضُ وهو الضَّاحِكُ».[1]

وجاء في"**العين**": «الثِنْيَةُ: ثُنِيَّ: الثَنْيُّ من كل شيء ما يُثْنَى بَعْضُهُ عَلَى بَعضٍ أَطْبَاقًا، كُلَّ وَاحِدٍ ثَنْيٌ. وثَنَيْتُ الشَيْءَ تَثْنِيَةً جعلته اِثْنَيْنِ، وثَنَى رِجلهُ عن دَابتِهضمَّ ساقه إلى فخدِهِ فَنَزَل عَنْ دَابَتِهِ، والمَثْنَى الثَانِي من أَوْتَادِ العُودِ والثَنْيُّ تَضمُ وَاحِدٌإلى وَاحِدٍ».[2]

أما "التثنية "عند"الجوهري "فهيمن:« ثَنَى والثِنَايَةُ حَبْلٌ من شَعِيرٍ أو صُوفٍ، والثُّنْيَا بالضَمِ الاِسْمُ من الاستثناء وكذلك الثَنْوَى بالفتح، ويقال جاءُوا مَثْنَمَثْنَى أي اِثْنَيْنِ وَمَثْنَى وثَنَاءً غير مَصْروفين».[3]

فالتثنية جاءت لتدل على معنى المصاحبة والمزاوجة والإضافة أي: إضافة شيء إلى شيء آخر، فهي ضد الإفراد.

8- الجمع:

في المدونة: الجمع: «صيغة مبنية من الواحد للدلالة على العدد الزائد».[4]

جاء في "العين": «الجمع من: جَمَعَ، الجَمْعُ: مصدر جَمَعْتُ الشيء والجَمْعُ أيضا: اسم لجَمَاعَةِ النَّاس، والجُمُوعُ: اسم لجَمَاعَةِ الناس، والمجمَعْ حيث يُجْمَعُ النَّاس. وهو أيضا اسم للنَّاس والجَمَاعَةِ: عَدَدَ كُلِ شَيْءٍ وَكَثْرَتِهِ».[5]

والجمع في "الجيم":«من جَمَعَ، يقال: أَجْمَعَ فُلَانٌإبل فلان إذا جَمَعَهَا فاسْتقاها فقد جَمَعَهَا، وقال: تُركتِ المرأةُ بِجَمْعٍ أي: عَذراء، وهي بِجَمْعٍ مني أي: لم أمْسَسها، وتقول: ضَربه بِجَمْعِ يده والجَمَاعةُأَجْمَاعٌ».[6]

---

[1]- أبو عمور الشيباني: الجيم،مادة[ث-ن- ي]،ص 157.

[2]- الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين،مادة[ث-ن- ي]، ص 96.

[3]- إسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح، مادة[ث-ن- ي]، ص 145.

[4]- أبو الحسن علي بن الرماني: رسالتان في اللغة، ص 68.

[5]- إسماعيل بن حماد الجوهري:الصحاح، مادة[ج-م- ع]، ص 178.

[6]- أبو عمور الشيباني: الجيم ،مادة[ج- م-ع]، ص 189.

وفي" الصّحاح": «الجَمْعُ من: جَمَعَ، جَمَعْتُ الشَيْءَ المتفرق فاجْتَمَعَ والرَّجل المجْتَمِعُ الذي بلغ أشده ولا يقال ذلك للنساء، والجَمْعُ مصدر قولك: جمَعت الشيء قد تكون اسما لجماعة النَّاس ويُجْمَعُ على الجُمُوعِ والمَوْضِعْ مَجْمَعُ أمثالَ مَطْلَعٌ ومَطْلِعٌ، والجَمْعُ أيضا: الدَّقَلُ: يقال: مَا أكثرَ الجَمْعَ في أرضِ بني فُلَانْ لنخل يخرج من النوى ولا يعرف اسمهُ، ويقال أيضا للمُزْدَلِفَةِ: جَمَعَ لاجتماعِ النَّاس فيها».[1]

فالجمع في اللغة عموما يفيد الجماعة والاجتماع والمجمع والمجتمع.

فالرماني اشتق الجمع من لفظة جمع، وبين المعنى الاصطلاحي والمعجمي تناسب فهم اشتقاق، وقد عرفه الجرجاني: «الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصيغة».[2]

9- المرفوع:

في مدونة "الرّماني" جاء:كلمة عمل فيها عامل الرّفع فالمرفوع في المعاجم اللغوية يقصد به، العلو والرّفعة واصطلح" الرّماني على المرفوع بأنه «كل كلمة عمل فيها عامل الرّفع».

جاء في معجم العين:

المَرْفُوعُ: رَفَعَ: رَفَعْتهُ رَفْعًا، نَقِيضُ الخَفْضُ،

قيل:

فَاخْضَعِ وَلَا تُنْكِرِ لِرَبِّكَ قُدْرَةٌ فَالله يَخْفِضُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْفَعُ

وَالرِّفْعَةُ نَقِيضُ الذِلَّةُ».[3]

المَرْفُوعُ:رَفَعَ: وَقَالَ المَرْفَعِ، أقصى المناجاة، أي منتهى السّانية إذا مدّت بالغرب، والميسر موقِفها عند البئر حيث ينتهي إذا أقبل حتى يمتلئ الغرب.

---

[1]- إسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح،مادة[ج، م، ل]، ص865.

[2]- الشريف الجرجاني: التعريفات، ص 26.

[3]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مادة: ر – ف – ع، ص 306.

والرّفعان: سعي وركض وقال أميّة:

أَنْتَ كَالشَمْسِ رِفْعَةٌ سُدَتِ دَهْرًا وَبَنَى المجْدُ يَافِعًا وَالِدَكَا.

وقال: قَدْ جِئْتَ فِي ذَاتِ عِجَابِي جَلِسَ رَفَاعَةِ الرَّأْسِ صُمُوتِ الجَرَسِ».[1]

رَفَعَ: الرَفْعُ: خِلاَفِ الوَضْعُ، يُقَالُ: رَفَعْتُهُ فَارْتَفَعَ، وَالرَفْعُ فِي الإعراب، كَالضَمِ فِي البِنَاءِ وَهُوَ مِنْ أَوْضَاعِ النَحْوَيِينِ وَرَفَعَ فُلَانٌ عَلَى العَامِلِ رَفِيعَةٌ، وَهُوَ مَا يَرْفَعُهُ مِنْ قِصَتِهِ وَيُبَلِغُهَا، وَالرِفْعُ: تَقْرِيبُكَ الشَيْءُ».

جاءت لفظة المرفوع في كل من معجم الجيم والعين بمعنى واحد هو الرّفعة والعلوّ أي نقيض الخفض والوضع.

فالدلالة المعجمية والدلالة الاصطلاحية متقاربتين في المعنى الشيء الذي يوحي بأن الرّماني قد اشتق دلالته الاصطلاحية من الدلالة المعجمية عن طريق آلية الاشتقاق.

10- التوابع:

في "المدونة": «التَوَابِعُ هي: الجَارِيَةُ عَلَى إِعْرَاب الأول وهي خمسة: التَأْكِيدُ وَالصِفَةُ والعَطْفُ وَالبَيَانُ وَالنَسْقُ».[2]

جاء في الجيم:«التَوَابِعُ من تَبِعَ، اتَبَعتهُ، وذلك أن تطلبه بعدما يفوتك، وتبعتهُ أن تكون معه».[3]

والتوابع في العين من : «تَبِعَ، التَابِعُ التَالِي ومنه التَتَبُع والمتابعة والإتِباع، يتبعه يتلوه، تبعه تبعًا».[4]

والتوابع في الصحاح من: «تَبُعَ. وَتَبِعْتُ القَوْمَ تَبْعًا، وَتَبَاعَةً بالفتح إذا مشيت خلفهم أو مروا بك فمضيت معهم، وكذلك اتْبَعَهُمْ، وهو اِفْتَعَلْتَ، وَاتَبَعْتَ القَوْمَ على أَفْعَلْتَ».[5]

فالتوابع في اللغة تحمل معنى: التَتبع والإتباع والمتَابعة، أي : الشيء على نفس المنوال والخطى والدّرب.

---

[1]- أبو عمرو الشيباني، معجم الجيم، تحقيق، محمد فريد عبد الله، دار البحار، بيروت، ط1، د ت، مادة: ر – ف- ع، ص 353.

[2]- أبو الحسن علي بن الرماني، رسالتين في اللغة، ص 68.

[3]- أبو عمرو الشيباني، معجم الجيم، مادة: ت، ب، ع، ص 147.

[4]- الخليل بن احمد الفراهيدي، معجم العين، مادة: ت، ب، ع، ص 77.

[5]- إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، مادة: ت، ب، ع، ص 123.

"الرمّاني"في وضعه لمصطلح التوابع اشتق اللفظ والمعنى معا من اللفظ والمعنى المعجمي فلفظة التوابع هي فرع من أصل الفعل تبع، وما تحمله من مفهوم ودلالة يتناسب مع المدلول المعجمي، وهنا يتضح لنا مدى اعتماد الرماني عللا آلية الانشقاق في وضع مصطلح التوابع.

11-التمييز:

في المدونة قال الرماني: «التمييز هو تبيين النكرة المفسرة للمبهم».[1]

جاء في معجم" الصحاح" :« مَيَّزَ، مِزْتُ الشَّيْءَ أُمَيِّزُهُ مَيْزًا، عَزَلْتَهُ وَفَرَزْتَهُ، وَكَذَا مَيَّزَهُ تَمْيِيزًا فَانْمَازَ وَ امْتَازَ وَتَمَيَّزَ وَاسْتَمَازَ كُلُّهُ بِمَعْنًى. يُقَالُ: امْتَازَ الْقَوْمُ إِذَا تَمَيَّزَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ. وَفُلَانٌ يَكَادُ يَتَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ أَيْ يَتَقَطَّعُ».[2]

فالتمييز في معناه المعجمي يدل على الاختلاف والتميز أي انصاف شيء بميزة خاصة تبينه وتميزه عن الآخر، تنسب لكلمة تميز دلالة محددة سوى ما استفدناه من معنى الفعل ميّز.

فالرماني هنا اعتمد على آلية الاشتقاق لوضع مصطلح التمييز فهو منشق من لفظة ميز تمييزا وكذلك المعنى الاصطلاحي للتمييز غير بعيد عن المعنى المعجمي بل هما متناسبان والرماني عندما وضع الاشتقاق عرفه كما يلي «فرق من أصل يدور في تصاريفه على الأصل».[3]

---

[1]- أبو الحسن علي بن الرماني: رسالتان في اللغة،ص96.

[2]- إسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح، مادة[م- ي-ز]، ص 1011.

[3]- المرجع نفسه، ص 69.

II–مصطلحات النقل:

لا يقل دور النقل أهمية في تكوين الثروة اللفظية ووضع المصطلحات العلمية والمعرفية لأنه يقوم على نقل اللفظ من دلالته المعجمية إلى دلالة ثانية اصطلاحية، وقد ووردت في كتاب الحدود في النحو مصطلحات كثيرة وضعت عن طريق المجاز وقع الاختيار عليها لأجل الدراسة والتحليل هي كما يلي:

التثنية – الاستثناء – البدل – الحال – الإضافة – المظهر – الحذف – الذكر – المطلق – الحقيقة – المجاز – الجنس – النوع – القوة – التخفيف – الترخيم – الممدود – المقصور – النقيض – الفرع – التقدير – المحقق – الأصل – المحال – المحسن – الحائز – الصورة – المادة – المرتب – المناسبة – الحادث. [1]

1- المعرفة:

ذهب "الرماني"إلى القول بأنها :«المختص بشيء دون غيره بعلامة لفظية، والعلامة اللفظية على وجهين علامة موجودة وعلامة مقدرة، فالموجودة الألف واللام والمقدرة في ثلاثة أشياء: الاسم العلم، المضمر المبهم».[2]

جاء في معجم" الجيم "مادة جمل: اسم امرأة، والجملة واحدة من الجمل.

جاء في معجم" العين "مادة [عرف].

«عَرَفَ: عَرَفْتُ الشيء مَعْرِفَة وعِرْفَانًا وأَمْرٌ عَارِفٌ مَعْرُوفٌ عَرِيفٌ والعُرْفُ، المِعْرُوفُ.

قال النابغة:

أَبَى اللَّهُ إلا عَدْلُهُ وقَضَاؤُهُ فَلا النَّكْرُ مَعْرُوفٌ ولَا العُرْفُ ضَائِعُ».[3]

---

[1]– أبو الحسن علي بن الرماني: رسالتان في اللغة، ص 66.

[2]– أبو الحسن الرّماني: رسالتان في اللغة، ص 68.

[3]– الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، مادة [ع.ر.ف]، ص 533.

وجاء في "الصّحاح":«عَرَفَ، عَرَفْتُهُ، مَعْرِفَةً، وعِرْفَانًا وقَوْلُهُمْ: مَا أَعْرِفُ لأَحَدٍ يصر عَني، أَيْ مَا أَعْتَرِفُ، وعَرَفْتُ الفُرْسَ أي جَزَرْتُ عُرْفَهُ، المَوْضِعُ الذِي يَنْبُتُ عليه العَرْفُ، والعَرْفُ الرَمْلُ المرتفع اتخذت معنى المعروف والموضع الذي يتموضع فيه الرمل وهي ضد الجهل».[1]

ويعرفها" إبراهيم قلاتي"في كتابه قصة الإعراب بقوله: «اسم يدل على معين كمُحمد، والجزائر».[2]

فمصطلح المعرفة استعمل استعمالا يختلف عما جاء في المعجم اللغوي، فالمعرفة في دلالتها الاصطلاحية تعني الدلالة على اللفظ المختص بشيء دون غيره، وعليه فقد صيغ هذا المصطلح وفقا لآلية المجاز.

2- النكرة:

عرفها الرماني بأنها:« المشترك بين الشيء وغيره في موضعه».[3]

جاء في معجم "العين":

أ. «**نَكَرَ**: والنَكْرُ: الدَهَاءُ، وهو نَعْتٌ للأَمْرِ الشَدِيدِ، والنَّكِرَةُ: نقيض المعرِفَة وأَنْكَرْتُهُ إِنْكَارًا، والنَكِرَةُ: اِسْمٌ لَمَا يَخْرُجُ من الحَوْلَاءِ وهو الخَرَاجُ من قِيحٍ أو دَمٍ كالصَدِيدِ».[4]

جاء في"**الصحاح**":

«**النَكِرَةُ**: نَكَرَ: النَكِرَةُ ضِدَ المعْرِفَةِ، ونَكَرْتُ الرَجُلَ، نَكْرًا ونُكُورًا، وأَنْكَرْتُهُ واِسْتَنْكَرْتُهُ بمعنى قال الأعش:

وأَنْكَرَتْنِي ومَا كَانَ التِي نَكَرَت من الحَوَادِثِ إِلّا الشَيْبُ والصَلَعَا

وقد نَكَرَ، فَتَنَكَرَ، أي غيَّر فتغير إلى المجْهُولِ والمنْكَرِ وَاحِدٌ، المناكِرُ والنَّكِيرُ والإِنْكَارُ تَغْيِيرُ المنْكَر».[5]

---

[1]- إسماعيل بن حمادة الجوهري: الصحاح، مادة[ع-ر-ف]،ص 694.

[2]- إبراهيم قلاتي:قصة الإعراب، ص 438.

[3]- أبو الحسن علي الرماني:رسالتان في اللغة،ص 70.

[4]- الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، مادة[ن-ك-ر]، ص 846.

[5]- إسماعيل بن حمادة الجوهري: الصحاح،مادة[ن-ك-ر]،ص 1068.

فالنكرة هنا جاءت بمعنى نُكران الشيء أي تجاهله والترفع عنه والتغيير وهي ضد المعرفة، «وهي اسم يدل على غير معين، أو هي كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر»[1]،

فلفظ النكرة هنا جاءت نقل من دلالته المعجمية إلى دلالة اصطلاحية جديدة عن طريق استخدام آلية المجاز.

3- البناء:

جاء في المدونة: «البناء لزوم آخر الكلمة سكون أو حركة».[2]جاء في معجم "الجيم":

«بنى، والبنية: بِنْيَةُ البُيُوتِ وقال: جَارِيَةٌ بَنَاة اللّحم أي مَبْنِيَةُ اللّحم.

قال: سَبْتُهُ مُعْصر مِنْ حَضَرَ مَوْت بناة اللّحم جَمَاء العِظام

وقال الوداعي:

المِبْنَاةُ: النَطْحُ، والمِبْنَاةُ في بيت من آدم».[3]

أما في معجم "**العين**":

«بَنَى البِنَاءُ والبَنَّاءُ يَبْنِي بَنْيًا وبِنَاءً، وبُنًى مَقْصورة، والبِنْية: الكَعْبة، يقال لا وَرَبُ هَذِهِ الكعبة».[4]

أما في معجم "**الصّحاح**": «بَنَى فُلَانًا بيْتًا من البُنْيَانِ، وبَنَى على أَهلِه بناءً فيهما، أي زفها».[5]

فهذه التعريفات المعجمية حملت معنى واحد هو فعل البناء البيت والمسكن

ويؤكد هذا القول" إبراهيم قلاتي"بقوله: «هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة، إما حالة الضم أو حالة الفتح أو حالة الكسر أو حالة السكون».[6]

---

[1]- إبراهيم قلاتي: قصة الإعراب،ص 439.

[2]- أبو الحسن علي بن عيسى الرماني: رسالتان في اللغة، ص67.

[3]- أبو عمرو الشيباني: الجيم، مادة [ب-ن-ى]، ص 132.

[4]- الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، مادة [ب-ن-ى]، ص 68.

[5]- إسماعيل حمادة الجوهري: الصحاح، مادة[ب-ن-ى]، ص 110.

[6]- إبراهيم قلاتي ,قصة الإعراب، ص 158.

فالدلالة انتقلت من معنى مادي إلى معنى تجريدي وهو الحركة البنائية لأواخر الكلمات، المشترك هو الثبات أو لزوم حالة واحدة، فالبناء كما عرفه الرماني يختلف عن البناء كما جاء في المعاجم اللغوية فلفظة "البناء" إذن: استعملت في غير ما وضعت له للدلالة على لزوم آخر الكلمة، وهذا الانتقال تم عن طريق المجاز.

4- الإعراب:

يعرفه الرماني بقوله: "هو تغيير آخر الاسم بعامل".[1]

جاء في معجم "الصّحاح"للجوهري، مادة [عرب]:

«**عَرَبَ**: العَرَبُ العَارِبَةُ، والأَعَارِيبُ: جَمَاعَةُ الأَعْرَاب، وَرَجُلٌ عَرَبِيٌّ، وأَعْرَبَ الرَّجُلُ: أَفْصَحَ القَوْلَ وَالكَلَامَ. وهو عَرْبَانِيُّ اللِّسَانِ: أي فَصِيحٌ».[2]

وفي معجم "الجيم "للشّيباني:

«**الإعْراب**: عَرَبَ: وقَالَ المعْرَبُ، صَاحِبَ الفَرَسِ العَرَبِي، والعَرَبُ الذِي لَا يُلائِمُهُ الطَعَامُ، وهُوَ أَبَدًا يشتكي بَطْنَهُ، قد عَرَبَ يَعْرُب».[3]

الإعراب: «عَرَبَ: العَرَبُ، جيل من النّاس، والأعراب منهم: سكان البادية خاصة»[4]، فالإعراب في مدلوله المعجمي يدل على الفصاحة والبيان في القول والكلام

ويؤكد هذا الدكتور "إبراهيم ثلاثي" في كتابه "قصة الإعراب"، إذ يعرف الإعراب بقوله: «هو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة».[5]

إن الاختلاف بين الدلالة المعجمية والدلالة الاصطلاحية تدّل على استعمال مصطلح الإعراب في غير ما وضع له، وهو بذلك يأتي بدلالة جديدة تختلف عن الأولى، هذا التحول الدلالي يتم عبر آلية المجاز.

---

[1]- أبو الحسن بن عيسى الرماني: رسالتان في اللغة،ص67.

[2]- إسماعيل بن حماد الجوهري:الصحاح، مادة، [ع-ر-ب]، ص 685.

[3]- أبو عمرو الشيباني، الجيم، مادة[ع-ر-ب]، ص 556.

[4]- الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، مادة[ع-ر-ب]،ص 526.

[5]- إبراهيم ثلاثي:قصة الإعراب، ص 158.

5- الحذف:

في "المدونة "جاء: إسقاط كلمة بخلف منها يقوم مقامها فالدلالة الاصطلاحية للفظة الحذف لم تختلف عن الدلالة اللغوية فنقول أن الرماني قد اشتق دلالته الاصطلاحية من الدلالة المعجمية. حَذَفَ: الحَذْفُ: قَطَفَ الشَيءُ مِنَ الطَرَفِ، كَمَا يَحْذِفُ طَرَفَ ذَنْبَ الشَاةِ وَالمِحْذُوفِ: الزَقُ، قال الأعشى:

قَاعِدَا حَوْلَهُ النَّدَامَى فَمَا يَنْ

فَكُ يُؤْتِي بِمَوْكِرٍ مَحْذُوفِ

والحَذْفُ: الرَمْيُ عَنْ جَانِبِ وَالضَرْبُ عَنْ جَانِبْ».[1]

الحَذْفُ: «حَذْفُ الشَيءَ: إِسْقَاطَهُ: يُقَالُ: حَذَفْتُ مِنْ شَعْرِي وَمِنْ ذَنَبِ الدَّابَةِ، أَيْ أَخَذْتُ: الحُذَافَةُ: مَا حَذَفْتُهُ مِنَ الأَدِيمِ وَغَيرَهُ، وَيُقَالُ أَيْضًا: مَا فِي رِحْلِهِ حُذَافَةٌ أَيْ شَيءٍ مِنَ الطَعَامِ وَحَذَفْتُ رَأْسَهُ حُذَافَةٌ، وَحَذَفْتُ بِالعَصَا، أَيْ رَمَيْتَهُ بِهَا، وَحَذَفْتُ رَأْسَهُ بِالسَيْفِ، إِذَا ضَرَبْتُهُ، فَقَطَعْتُ مِنْهُ قِطْعَةٌ، وَحَذَفْةٌ، اِسْمٌ».

جاء بمعنى: الإزالة والإسقاط، والتنحية أي التغاضي عن الشيء الغير مرغوب فيه، وإحلال شيء مقام شيء آخر.

6- المجاز:

عرف"الرماني "في مدونته المجاز : « تجوز الأصل إلى الاستعارة».[2]

جاء في معجم الجيم للشيباني: «جُوزٌ ، وقال الكوعي: الجَائِزُ: أَصْلُ الشَجَرَةِ مَا لَمْ يُغْرَسُ وقال: الجواز: الشُرْبُ وقال: جُزْتُ بِذَالِكَ المِاءُ، وَأَجَازَ فِي بَنُو فُلَانٍ بِحِيَلِهِمُ، أي: اِسْتَعَرْتَ حِيَلَهُمْ فَسَقَيْتَ وَجِزْتَ بِحِيَلِهِمْ، وَقَالَ: إِنَ جَوَازَ المِاءَ غَيْرَ يِسَيرٍ، وقال، جَازَ فُلَانٌ بِبَنِي فُلَانٍ أي اِسْتَجَازَهِمُ».[3]

أما الخليل فعنده ما يلي: «جُوزُ: المِجَازُ: المِصْدَرُ وَالموضُوعُ وَالمِجَازَةُأيضا، وَجَاوَزْتُهُ جَوَازًا في معنى: جُزْتُهُ».[4]

---

[1]- الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، مرجع سابق، ص 904.

[2]- أبو الحسن علي بن الرماني:رسالتين في اللغة،ص 70.

[3]- أبو عمرو الشيباني، معجم الجيم، مادة: ج- و- ز، ص 134.

[4]- الجوهري: الصحاح، مادة: ج- و- ز، ص 218.

وجاء في الصحاح: «المجَازُ: جُوزُ، جِزتُ الموضُوع أَجُوزُ وَجَوَازًا، سَلَكْتُهُ وَسِرْتُ فيه وَأَجَزْتُهُ: خلفته وقطعته قال امرؤِ القيس:

فَلَمَا أَجَزْنَاسَاحَةَ الحَيِ وَانْتَحَى بَنَا خَبِتْ ذِي قُفَانً عَقَنْقَلِ

وأجزته: أنقدته، وجوز له ما صنع، أجاز له : أي سوغ له ذلك وتجوز في صلاته أي : خفف، ويجوز في كلامه تكلم بالمجاز».[1]

فالمجاز في اللغة اخذ معنى سلك وأنفذ وخفف.

ولأن كلمة المجاز وردت في المعجم اللغوي نقول أن الدلالة المعجمية نقلت إلى دلال اصطلاحية جديدة تختلف عنها، ومنه نقول أن مصطلح المجاز وضع عن طريق آلية النقل.

7- المقصور:

يعرفه "الرماني"بقوله: «هو المختص بألف مفرد في آخره، كقولك: الهواء هواء الجو والهوى هو النفس.

جاء في معجم"العين":

«قصر، القصر، الغاية وهو القصار والقصارى، قال العباس بن مرداس:

لله دَرَّكَ تَمَنَى مَوتُنَا وَالمَوْتُ وَيْحَكَ، قَرْصُنَا وَالمَرْجَعُ

والقصيرة المرأة المحجوبة في الحجلة».[2]

جاء في معجم الجيم:

[1]- إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، مادة: ج- و- ز.

[2]- الخليل بن أحمد الفراهيدي: معجم العين، مادة ق – ص – ر، ص 676.

«المِقْصُورُ: قَصُرَ، وَيُقَالُ لِلعُقَد لَا يَرْخَى قِصَارُ، وَوُسِعَ فِي العُنُقِ، يقال له: القِصَارُ، وقال: مَاءٌ قَاصِر إذا كان قَرِيبُ الكَلَإِ، وَمُقْصَر، وقال العنبري: القصر القرب، وقال العامري: هذا ما ذو قصر والمتقاصر: المتقارب من الأرض، والمقصر: الممسي: والقصارة قصبة من فضة أو ذهب يجعل في القلادة».[1]

جاء في "الصحاح":

«المقصور: قصر، وحد القصور، وقصر الظلام اختلاطه، وكذلك المقصرة والجمع المقاصر، قد قصر الغشي، يقصر قصورا، إذا أمسيت.

قال "العجاج":

حتى إذا ما قصر الغشي».[2]

فالمقصور هنا جاء بمعنى الغاية والقرب.

ويذهب "إبراهيم ڤلاتي" إلى نفس القول إذ يعرفه بأنه كل اسم كانت في آخره ألف سواء كانت زائدة أو أصلية مثل العصا، الرحى».[3]

إن الاختلاف بين الدلالة المعجمية والدلالة الاصطلاحية التي وضعها الرماني، تدل على استعمال مصطلح المقصور في غير ما وضع له، وهو بلك يحمل على دلالة جديدة تختلف عن الأولى، وهذا التحول الدلالي يتم عر آلية المجاز.

8- الجملة:

جاءت في المدونة: «المبتدئة من موضوع ومحمول للفائدة»[4]، فالمقصود بالموضوع هنا هو المسند إليه والمحمول هو المسند، فالجملة إسناد حدث إلى محدثه، أو إسناد حكم إلى ذات.

جاء معجم "الجيم":

---

[1]- أبو عمرو الشيباني: الجيم، مادة ق – ص – ر، ص 734.

[2]- إسماعيل بن حمادة الجوهري: الصحاح، مادة [ق – ص - ر]، ص 863.

[3]- إبراهيم قلاتي: قصة الإعراب،ص 473.

[4]- أبو الحسن علي بن عيسى الرماني: رسالتان في اللغة،ص 68.

«جَمَل، وقالَ الهذلي: الجَمِيلُ: الإِمَالَة، وقال: رَأَيْتُ جَمِيلَةٌ من النّعَم والغَنَمِ والمالِ جَمَاعَةٌ منه».[1]

جاء في"الصّحاح":«جَمَلَ، جُمْلٌ: اِسْمُ اِمْرَأَةٍ، والجُملَةُ وَاحِدَةٌ من الجُمَلِّ، وقد أَجْمَلته الحِسَاب إذا رَدَدْتُهُ إلى الجُمْلَةِ، وأَجْمَلْتُ الصَنِيعَةَ عِنْدَ فُلَان، وأَجْمَلَ فِي صَنِيعَتِهِ، وجَمَلْتُ الشَحْمَ أَجْمُلُهُ جَمْلًا، وأجملته إذا أَذَبْتُهُ».[2]

فالجملة جاءت بمعنى الجماعة والضم والالتحام والجمع، ويتوسع إبراهيم قلاتي في هذا المعنى فيقول: «جماعة كل شيء، فيقال أخذ الشيء جُملة، وبَاعه جُمْلة أي مجتمعًا لا متفرقا»[3]، والضم جاء بمعنى الإسناد أي إسناد شيء إلى شيء أي إلحاقه به.

إن الاختلاف الظاهر بين الدلالة المعجمية والدلالة الاصطلاحية يدل على أن مصطلح الجملة استعمل في غير ما وضع له، وهو بذلك يأتي بدلالة جديدة تختلف عن الدلالة الأولى، وهذا التحول يتم عبر آلية النقل.

9- المنصوب:

في "المدونة"هو: «كلمة عمل فيها عامل النصب».

نصب: النّصب: الإعياء والتّعب، والفعل نصب ينصُبُ وأنْصبنِي هذا الأمر، وأمرٌ ناصب أي منصب ومنه: كليني الهم يا أميمة ناصبُ

والنصب ضد الرفع في الإعراب».[4]

المنصوب: «نصب: وقال: أنصبُ مديتي أي أجعل لها نصابا وقال العبسي: إنه لنصاب مال إذا كان حسن القيام عليه مهتما به.

والنصباء من المِعزى: التي قرناها منتصبان».[5]

---

[1]- أبو عمرو الشيباني، الجيم، مادة: ج.م.ل، ص 178.

[2]- إسماعيل بن حمادة الجوهري: الصحاح، مادة[ج-م-ل]،ص189

[3]- إبراهيم قلاتي: قصة الإعراب، ص 558.

[4]- الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، مادة[ن- ص – ب]، ص 826.

[5]- أبو عمرو الشيباني: الجيم، مادة[ن – ص – ب]، ص 884.

المنصوب: «نصب: النّصب: مصدر نصبت الشيء إذا أقمته وصفيحٌ منصّبٌ، أي نُصِب بعضُهُ إلى بعض ونصبت الخيل أذانها شدّد للكثرة والمبالغة، ونَصَبَ القوم ساروا يومهم، والمنصب الأصل، والنُصبُ: الشر والبلاء، والنصيب: الحظ من الشيء، فلفظة "المنصوب" هنا جاءت للدلالة على المنصب والموقع والمحل».[1]

فالمنصوب في المعاجم اللغوية أخذ من النصب والذي يقصد به إقامة الشيء والقيام عليه، واستعمله الرّماني في مجال النحو ليقصد به كل كلمة دخل عليها عامل النّصب فالدلالتين اللغوية والاصطلاحية متقاربتين فنقول أن الرماني اعتمد على آلية الاشتقاق في صياغته لهذا المصطلح إذ أنه اشتقه من الدلالة المعجمية.

[1]- إسماعيل بن حمادة الجوهري:الصحاح،مادة[ن – ص – ب]، ص 1043.

III- مصطلحات التركيب:

لم ترد المصطلحات المركبة في مدونة الحدود في النحو كثيرا، بل لم تتجاوز حدود الأربعة، بالرغم من أهميته في وضع المصلحات وتوليدها، وقد يعرف التركيب بأنه ضم كلمة إلى أخرى بحيث تصبحان وحدة معجمية واحدة ذات مفهوم واحد، وهذه المصطلحات هي:

" الداعي إلى الشيء الصارف عنه – المغني عن الشيء – المحتاج إلى الشيء.

1- المغني عن الشيء:

في "المدونة": «هو المختص بما هو وجوده وعدمه بمنزلة في انتقاء صحة النقص».[1]

جاء في معجم "الصحاح":

"غني بالمكان أي أقام، وغني أي عاش، وأغنيت عنك مغني فلان ومغني فلان إذا أجزت عنك مجزأة.

ويقال: ما يغني عنك هذا، أي: ما يجزئ عنك وما ينفعك".[2]

المغني: أحد المغاني، وهي المواضع التي كان بها أهلها، بمعنى مكان الإقامة والعيش والاستقرار.

إن مصطلح المغني عن الشيء وضع عن طريق التركيب الإسنادي، بمعنى إسناد الخبر إلى المبتدأ، وهو في إعرابه جملة اسمية لكن مفهومه لا يمت بصلة،فهو ليس من مصطلح النحاة بقدر ما هو شيء عام".[3]

2- المحتاج إلى الشيء:

في "المدونة" "هو المختص بما في وجوده وعدمه صفة نقص".[4]

جاء في معجم "الجيم":

احتج وقال: "مازالوا يتحتجون إلينا حتى اجتمع إلينا بشر كثير.[5]

جاء بمعنى: الجمع والاستقطاب والضم والجذب.

---

[1]- إسماعيل بن عيسى الرماني، رسالتان في اللغة،ص 69

[2]- إسماعيل بن حمادة الجوهري: الصحاح، مادة[غ – ن –ي]، ص 786، 787.

[3]- إسماعيل بن حمادة الجوهري، الصحاح، مادة[ن – ص – ب]،ص1043

[4]- إسماعيل بن عيسى الرماني: رسالتان في اللغة، ص 75.

[5]- أبو عمرو الشيبان: الجيم، ص 193.

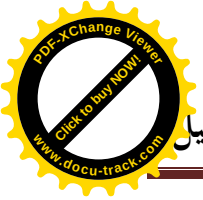
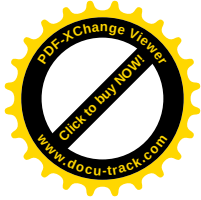

إن مصطلحات المحتاج غلى الشيء تالف من مسند وإلى مسند إليه، فالكلمة الأولى تربطهما علاقة إسنادية، فقد أسند الخبر إلى المبتدأ.

فالرماني ضع هذا المصطلح عن طريق آلية التركيب الإسناد تحديدا وهنا تجدر الإشارة غلى شيء مهم وهو أن هذا المصطلح لا ينتمي إلى أي مجال معرفي ما بالك بالنحو، فالمحتاج إلى الشيء من الكلم العام، ولا يخص النحو.

3- الداعي إلى الشيء:

في المدونة: "المقوي له بأن ينبغي".[1]

دعّ: وقال: "الدعدعة بابهم، نقول: دَعْ، وقال: دعدع للإنسان، إذا عثر والمدعّ، المهان وهو الإدعاع[...].[2]

دَعَو: "الدعوة: إدعاء الولد، الدعي غير أبيه، ويدعيه غير أبيه [...]، والإدعاء في الحرب أيضا أن تقول: يا فلان، والتداعي، تقول: إلي أنا فلان.[3]

"دعا، الدعوة إلى الطعام".[4]

بمعنى النسب والإنتساب والإلصاق والإدعاء، أي نسب الشيء إلى غير موضعه.

4- الصارف عنه:

في المدونة: "المضعف له بأنه لا ينبغي أن يفعل".[5]

جاء في معجم "العين"، قال:

"صرف":

---

[1]- إسماعيل بن عيسى الرماني: رسالتان في اللغة، ص 74.

[2]- أبو عمرو الشيباني: الجيم، ص 289.

[3]- الخليل الفراهيدي: العين، ص 248.

[4]- إسماعيل بن حمادة الجوهري: الصحاح، ص 343.

[5]- إسماعيل بن عيسى الرماني: رسالتان في اللغة،ص 74.

إن شريبيك لصيرفانه عند

إزاء الحوض ملهزانة

إذا منعا الماء وساءت أخلاقهما، وقال عنز صارف ومعزى صرف: إذا اشتهت الفحل، وقال: صرفت الكلبة تصرف صروفا، وهي صارفة.[1]

الصارف عنه: صرف: الصرف: التوبة، يقال لا يقبل منه صرف ولا عدل، قال يونس، فالصرف الحيلة، ومنه قولهم: إنه ليصرف في الأمور.

صرف الدهر: حدثناه ونوائبه.[2]

الصارف عنه كلمة رمّانية، أريد بها مما اختاره الرماني المؤلف لنفسه، ولا نجده عند نحوي آخر سواه، والآلية المستعملة في وضع هذا المصطلح هي التركيب الإسنادي لأن الخبر مسند إلى المبتدأ في هذا المصطلح.

مما سبق الذكر نستنتج أن الاشتقاق والنقل هما الوسيلتان الأساسيتان في صياغة المصطلح، فالاشتقاق أقرب الوسائل وأيسرها في صياغة المصطلح، لكون العربية لغة اشتقاقية في أصل نظامها الصرفي كما كان للنقل حضور واضح في صياغة المصطلح وله دور كبير في بناء المصطلحات، ومما دعا إلىإتباع هذا المنهج في البناء أن هذا العلم نشأ عربيا، وان كان عدد وافرا من المشتغلين به من غير العرب، فلم يكن واضعوا المصطلحات فيه بحاجة إلى وسيلة التعريب (الاقتراض التي اعتمدتها علوم أخرى كالفلك والمنطق والفلسفة).

[1]-أبو عمرو الشيباني:الجيم، ص 491، 492.

[2]- الخليل أحمد الفراهيدي: العين، ص 587.

PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com
PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

الخاتمة

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

خاتمة:

في الختام خلص البحث إلى مجموعة من النتائج، يمكن إجمالها فيما يلي:

- يعد المصطلح عصب المعرفة على حد تعبير "محمد الديداوي"، ومفتاح العلوم، لذا كان حظه من الدراسة وافرا لدى العرب والغرب.

- اهتم العرب على غرار باقي الشعوب بالمصطلح وخصوه بعناية فائقة لما له من أهمية في إثراء اللغة العربية ونقل العلوم والمعارف، وإن لم يظهر ذلك بشكل مباشر في أعمالهم الأولى لكنه تجلى لاحقا من خلال المعاجم التي حاولت جمع مصطلحات العلوم وتصنيفها، وقد شكلت رسالة: "الحدود في النحو" لـ" الرماني" بذرتها الأولى.

- اختلف اللغويون وعلماء المصطلح في العصر الحديث حول الآليات المعتمدة في توليد المصطلح، كما اختلفوا في تصنيفها وترتيبها، وخير مثال على ذلك ما ذهب إليه "ممدوح محمد خسارة" في كتابه "علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية" حيث قسمها إلى ثلاثة أقسام: الترجمة، الاقتراض والتوليد، عكس ما ذهب إليه "علي القاسمي" الذي قسمها إلى أكثر من ثلاثة أقسام منها: الاشتقاق، النحت، المجاز ...

- هذه الآليات موجودة في جميع اللغات ولكن أهميتها تختلف من لغة إلى أخرى، فمثلا يأتي الاشتقاق في الدرجة الأولى في اللغة العربية باعتبارها لغة اشتقاقية، في حين تعتمد أهميتها في اللغة الهندوأوروبية على التركيب باعتبارها لغة إلصاقية.

- يضمِّن "الرماني" في كتابة عددا من المصطلحات النحوية والغير النحوية مع أنه يقدم لنا بقوله "باب الحد لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو" ويعمد الرماني في هذا الكتاب إلى تقديم المصطلحات وحدودها وبما أن هذا الكتاب يمثل مرحلة متقدمة في هذا المجال، فقد وجدنا أن هده المصطلحات التي يوردها كانت في أغلب الأحيان غير وافية بدلالة الحد وتمييزه عن غيره مثل: البدل- النسق- الجملة بل إن الأمر يتجاوز ذلك إلى إرادة عددا من المصطلحات التي لا علاقة لها بالنحو مثل التقدير- المحقق- المستقيم- العارض -البيان-المتحسن-القبيح، وهي مصطلحات اقرب ما تكون إلى المنطق منها إلى النحو، بل لها علاقة بباب الجدل في النحو.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

- الاشتقاق والنقل هما الآليتان المعتمدتان في صياغة المصطلح فالاشتقاق من أبرز خصائص اللغة العربية التي تتميز بها عن غيرها من اللغات، وقد كان له أثر بارز في اختيار ألفاظ اللغة العربية، كما أنه أخد مكانة هامة بين العلماء، فألفوا الكتب فيه، ونظروا إليه باعتبارات عدة وقسموه إلى أقسام.
- للنقل دور كبير في توليد العشرات من الألفاظ، وهذا ما يعطيه أهمية بالغة في وضع المصطلحات، ويساهم أيضا في إثراء الرصيد اللغوي في اللغة العربية.
- في حين سجل البحث حضورا أقل لآلية التركيب في رسالة "الحدود"، على الرغم من أن المعجم النحوي العربي يضم العديد من المصطلحات النحوية المركبة من قبيل: المفعول به وشتى أنواع المفاعيل، اسم الفاعل واسم المفعول، المصدر الميمي...
- ومع أنه شاع غير هاتين المنهجيتين في اختيار المصطلحات العربية من مثل: الاقتراض والنحت، فإن هاتين المنهجيتين تكادان تعتبران الوحيدتين اللتين كان لهما الأثر في اختيار مصطلحات اللغة والنحو في التراث العربي –كما تجلى من خلال المدونة المدروسة– وربما لجأ العلماء إليهما معا لاختيار مصطلحاتهم.
- وقد سلك العلماء في إطار هاتين المنهجيتين سبلا متعددة في اختيار الألفاظ الدالة على المفاهيم التي يريدون التعبير عنها، نحو تحديد المصطلح وفقا للموقع أو الوظيفة النحوية أو حمل المصطلح على آخر أو غير ذلك من الأمور التي لم يعنى بها البحث كثيرا بإبرازها، لأنّها تحتاج إلى دراسة اشمل وأعمق قد يكون مجالها بحوثا لاحقة إن شاء الله.

PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com
PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

الملاحق

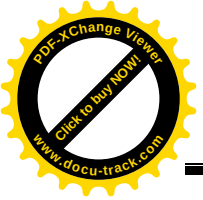

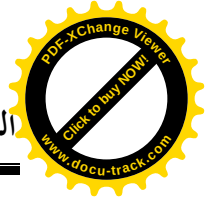

الملاحق:

اسمه ونسبه:

هو «علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الواسطي السامرائي النحوي»[1]، المكنّى بأبي الحسن، وهو معروف بعدّة ألقاب أشهرها: «الرّماني، الوّراق، والإخشيدي، والجامع، فالرّماني نسبة إلى قصر الرمان بواسط، والوراق نسبة إلى حرفة الوراقة، والإخشيدي نسبة إلى شيخه ابن الإخشيد، أما الجامع فهو لقب عرف به لكثرة تصنيفه وجمعه للعلوم».[2]

مولده، وفاته:

ولد الرماني «ببغداد سنة 296هـ، وتوفي ليلة الأحد الحادي عشر من جمادى الأولى سنة 384م».[3]

شيوخه:

درس أبو الحسن على يد جملة من كبار علماء بغداد في عصره، «فقد أخد القران عن ابن مجاهد، ودرسه اللغة ابن دريد، وتلقى النحو عن الزجاج، وابن السراح، وابن شقير ، وتتلمذ في الكلام على ابن الإخشيد».[4]

تلاميذه:

جلس إلى الرماني عدد، كبير من مشاهير العلماء والأدباء فمنهم أبو حيان التوحيدي علي بن أحمد بن العباس، وأبو إسحاق عبد الله بن علي بن إسحاق ، الصميري النحوي، وأبي الفتح عثمان بن جني، ومحمد بن النعمان المفيد، وعلي بن طلحة بن الحردان وهلال بن المحسن الكاتب الصابئ، وغيرهم. [5]

---

[1]– ينظر: ابن النديم: الفهرست، تح: إبراهيم رمضان دار المعرفة بيروت لبنان ، د.ط 1997، ص 94.

[2]– معجم الأدباء ، ياقوت الحموي، تح: إحسان عباس دار الغرب الإسلامي، ط1 1993، ص14

[3]– ينظر: ابن النديم: الفهرست، المرجع السابق، ص94

[4]–ينظر: المرجع نفسه.

[5]– ينظر: عبد الرحيم الحسين العراقي زين الدين أبو الفضل: التبصرة والتذكرة، تح: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان د.ط، 2002م، ص 10-11.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

أثار العلمية:

ما كتبه الرماني وألفه صدى لثقافته الواسعة، التي اشتهر بها، فقد كان جامعا «للعلوم إما في العربية علامة الأدب»[1]،وانعكس هذا على ما كتبه وألفّه في فترة مديدة من عمره الطويل، وقد ذكر من المؤلفات ما يربو مع المائة في علوم مختلفة من كلام، ومنطق، وأصول، وفقه، ولغة ونحو وأدب وتفسير، أما كتبه في النحو فقد بلغت ثلاثين مؤلف يدور معظمها حول كتب النحاة السابقين من أهل البصرة وهذا بيانها:[2]

1. أغراض من كتاب سيبويه
2. تهذيب أبواب كتاب سيبوبه
3. المسائل المفردة من كتاب سيبويه
4. نكت سيبوبه
5. الشرح الصغير لمسائل الأخفش
6. الشرح الكبير لمسائل الأخفش
7. شرح المدخل للمبرد
8. شرح المقتضب للمبرد
9. شرح مختصر الجرمي
10. شرح الألف واللام للمزاني
11. شرح معاني الزجاج
12. شرح الأصول في لابن السراج
13. شرح الجمل لابن السراج
14. شرح الموجز لابن السراج
15. الخلاف بين سيبويه والمبرد
16. الخلاف بين النحويين

[1]- ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ص74.

[2]-ينظر: إسماعيل علي الحسن الرماني: رسالتان في النحو، ، ص12

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

17. الاشتقاق الكبير
18. الاشتقاق الصغير
19. الألفاظ المتقاربة أو المترادفة المعنى
20. الإيجاز في النحو
21. البلاغة
22. التصريف
23. الحدود في النحو
24. شرح الشكل والنقط لابن السراج
25. شرح الهجاء لابن السراج
26. المبتدأ في النحو
27. معاني في الحروف
28. منازل الحروف

ولأبي الحسن الرماني في علوم القرآن حوالي عشرة مؤلفات وهي:[1]

1. كتاب الألقاب في القرآن
2. تفسير القرآن
3. الجامع في علم القران
4. جواب ابن الإخشيد في علم القرآن
5. جواب مسائل طلحة في علم القرآن
6. كتاب غريب القرآن
7. المتشابه في علم القرآن
8. المختصر في علم السور القصار

[1]- ينظر: إسماعيل علي الحسن الرماني: رسالتان في النحو، ص13

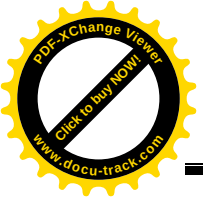
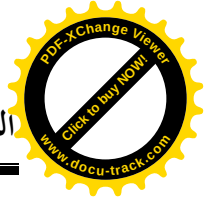

9. مسائل أبي علي بن الناصر في علم القرآن

10. النكت في إعجاز القرآن

أراء العلماء فيه:

تتضارب آراء العلماء في الرماني بين قادح ومادح، ويتجلى هدا الاضطراب بين أقرانه وتلاميذه، فمن أقرانه أبو الفارسي (ت377هـ) و ابن النديم (ت 380هـ)

أما الأول فيقول عنه: «إن مكان النحو ما يقول الرماني فليس معنا منه شيء فإن كان النحو ما نقوله نحت فليس معناه شيء».[1]

ويقول ابن النديم: «من أفاضل النحو بين والمتكلمين البغداد بين متفنن في علوم كثيرة من الفقه والقران والنحو والكلام».[2]

وقال عنه تلميذه أبو الحسن البديهي: «ما رأيت على سني وتجوالي وحسن إنصافي لمن وضع يده في الأدب أحدا أعرى من الفضائل كلها، ولا أشد ادعاء كلها من صاحب الحدود، فإني مع وزني ونظري إليه واستكثاري منه في عنفوان شبيبتي لم أقطع على أمره حتى راجعت العلماء في أمره، فقال المتكلمون: «ليس فنه في الكلم فننا" أو قال النحويون:"ليس شأنه في النحو شأننا"، وقال المنطقيون "ليس ما يزعم أنه منطق منطقا عندنا، وقد خفي أمره على عامة من ثار».[3]

أما تلميذه أبو حيان التوحيدي: فقد أسبغ عليه عطر الثناء ووافر الإعجاب، استمع إليه يقول: « لم ير مثله فقط، بلا تقية ولا تخاش ولا اشمئزاز واستيحاش علما بالنحو، وغزارة في الكلام وبصرا بالمقالات، واستخراجا للعويص وإيضاح للمشكل مع تأله وتنزه دين ويقين وفصاحة ونقاهة وعفاف ونظافة».[4]

---

[1]- ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ص 47

[2]- ابن النديم: الفهرست، ص 94.

[3]- المرجع نفسه، ص 95.

[4]- المرجع نفسه، ص 94.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

وحكى ابن الأنباري: أن بعض أهل الأدب كنّا تحضر عند مشايخ من النحو بين فمنهم من لا نفهم من كلامهم شيئا، ومنهم من نفهم بعض كلامهم دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئا فأبو الحسن الرماني"

أما المترجمون المتأخرون فهم يتفقون على مكانة الرماني العلمية الكبيرة، قال عنه الخطيب البغدادي: «كان من أهل المعروفة».[1]

ابن الأنباري: «يرى أن الرماني من كبار النحويين" وذكر ياقوت الحموي:«أن كان إماما في العربية علامة في الأدب، في طبقة أبي علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي».[2]

قال الذهبي في سير الأعلام النبلاء «كان من أوعية على بدعته، ومع هدا التقدير الكبير، وقد أخد عليه أن كان يمازح النحو بالمنطق، وخلط الكلام في المواضع من النحو بكلام المتكلمين».[3]

[1]– ابن النديم: الفهرست، ص 94.

[2]– ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ص 76.

[3]– المرجع نفسه، ص 95.

PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com
PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

قائمة المصادر والمراجع

- القران الكريم

المصادر والمراجع:

أ. المصادر:

1- الرماني علي بن عيسى: رسالتان في اللغة ، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، د.ط،1984

ب. المراجع :

1- أمين عبد الله: درامات في الترجمة والمصطلح والتدريب دار الطبيعة الجديدة، ج2، ط 1، 2001.

2- أنيس إبراهيم: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978.

3- التهانوي محمد علي: كشاف اصطلاحات الفنون العلوم، تح، علي لحروج، مكتبة، لبنان ناشرون، بيروت، ط4، 1996

4- الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تح: محمد شاكر أبو فهر، مكتبة الخانجي، د.ط، 2008.

5- الجرجاني الشريف: التعريفات ، دار الكتب العلمية، لبنان، د.ط ، 1995

6- ابن جني ابوالفتح عثمان، المنصف في لتصريف، تح، إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ج1، ط1، 1984.

7- الحديثي خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1974.

8- حجاري فهمي محمود: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب، القاهرة، د.ط،1993.

9- الحيادرة مصطفى الطاهر، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ج1، دط، 2003.

10- خسارة ممدوح محمد: علم المصطلح وطرائق وصنع المصطلحات في العربية، دار الذكر، دمشق، ط1 ، 2008

11- الخوارزمي أبو عبد الله ابن احمد ابن يوسف، مفاتيح العلوم، تح، جودت فخر الدين، دار المناهل، بيروت، ط1، 1991.

12- دويري رجاء وحيد، المصطلح العلمي في اللغة العربية، عمقه التراثي وبعده المعاصر، دار الفكر، دمشق، ط1، 2010.

13- الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط1، 1982.

14- زيدان جرجي، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، دار الهلال، القاهرة د،ط1969

15- زين الدين أبو فيصل عبد الرحيم الحسين العراقي، التبصرة والتذكرة ، تح: عبد اللطيف و ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د،ط1423هـ.

16- ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تح، عبد الحسني الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1، ط3، 1996.

17- السيوطي عبد الرحمن جلال الدين: همع الهوامع في شرح جميع الجوامع، تح: أحسن شمس الدين ، الدار العلمية بيروت، دط، 1998.

18- السيوطي عبد الرحمن جلال الدين: الاقتراح في أصول النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2 2006.

19- السيوطي عبد الرحمن جلال الدين: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولي، محمد أبو الفضل إبراهيم علي محمد البخاري، دار التراث، القاهرة: ج1 ، ط3 ،2008.

20- الأشهب خالد: المصطلح العربي البنية والتمثيل، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن، ط1، 2014.

21- شاني شاني: في المعجمية والمصطلحية، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن، ط1، 2002.

22- شاهين عبد الصبور: لغة العلوم والتقنية، دار الاعتصام، ط1، 1986.

23- الشهابي مصطفى: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، دار صادر، لبنان، ط3، 1995.

24- الطبري عمر بن حرير: جامع البيان في تأويل القرآن، تح، أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 2000.

25- عبد العزيز محمد: المصطلح العلمي عند العرب، المطبعة العصرية، صيدة، دط، دس.

26- عبد النور جبور: المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1997.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

27- ابن فارس أحمد: في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح، أحمد حبيب سبح، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997.

28- فهمي محمود حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 1993.

29- القاسمي علي: علم المصطلح –أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية–، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

30- القاسمي علي: مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1987.

31- القرطبي أبو عبد الله: الجامع في أحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة والفرقان، تح، عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج1، ط1، 2006.

32- القزويني الخطيب: التلخيص في علوم البلاغة، تح، عبد الرحمن البرقوني، الفكر العربي، دط، دس.

33- قلاتي إبراهيم: قصة الإعراب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دط، 2009.

34- الكاشاني عبد الرزاق: اصطلاحات الصوفية، تح، عبد العالي شاهين، دار المنار للطبع والنشر، القاهرة، ط1، 1992.

35- الكاشاني عبد الرزاق: لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام، تح، أحمد عبد الرحيم السايح وتوفيق علي وهبة، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2005.

36- الكفوي عبد البقاء: الكليات، تح: عدنان ترويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، دمشق، ج1، دط، 1992.

37- المبرد أبو العباس محمد ابن يزيد: المقتضب، تح: محمد الخالق عظمة، عالم الكتب، بيروت، ج1، دط، دس.

38- الموسى نهاد: النحت في اللغة العربية، دار العلوم، الرياض، دط، دس.

39- مطلوب أحمد: بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي، بغدد، العراق، دط، 2006.

40- ابن النديم: الفهرست، تح، إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1997.

41- النجار نادية رمضان: طرق توليد الثروة اللفظية، دار الوفاء، مصر، ط1، 2009.

42- وغليسي يوسف: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009.

43- اليعبودي خالد: آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية النائية ومتعددة اللغات، منشورات ما بعد الحداثة، ط1، 2006.

44- يعقوب إسماعيل ورفيقه: قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1997.

ج/ المعاجم والقواميس:

45- أنيس إبراهيم وآخرون: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج1+2، ط1، دت

46- ابن جني: الخصائص، تح: علي محمد النجار، دار الشؤون الثقافية بغداد، د،ط 1990

47- الجوهري إسماعيل بن حماد: تلج اللغة وصحاح العربية، تح: عبد الغفور عطار، دار العلم للملاين، بيروت، لبنان، ج1 ، ط1 ،1990

48- الحموي ياقوت: معجم الأدباء، تح، إحساس عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1 ، 1993

49- الشيباني أبو عمرو: معجم الجيم، تح، محمد فريد عبد الله، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 2004.

50- الفراهيدي الخليل بن أحمد: العين، تح: مهدي المخزومي إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، 1980

51- ابن فارس أحمد: مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر بيروت، ج3 ،دط،1979

52- مرتضى الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تح: حسين بصار جميل عبد الستار أحمد فلج، مصطلح الكويت، دط، 1969.

53- ابن منظور بن مكرم الإفريقي: لسان العرب، بيروت، 1997.

د- الرسائل والأطروحات:

54- جمعي عبد النور: علم المصطللح أسماء ومفاهيم لآلان راي، دراسة ترجمة ، رسالة ماجستير، الجزائر، 2005.

55- ساحلي خديجة هناء: نقل المصطلح الترجمي إلى اللغة العربية، رسالة ماجستير، إشراف عمار ويس، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.

56- سالمي عبد المجيد: مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال، رسالة دكتوراه، إشراف: مصطفى حركات، جامعة الجزائر، 2007.

هـ/ المجلات والدوريات:

57- مجلة المجمع، المطبعة الأميرية، ج2، 2008-2009.

PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com
PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

الفهرس

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

الصفحة

الفهرس

شكر وعرفان

مقدمة..... أ-د

مدخل المصطلح في التراث اللغوي العربي القديم 6

الفصل الأول: المصطلح وآليات توليده

I-مصطلح أم اصطلاح..... 12

1.تعريف المصطلح 13

1-1-لغة..... 13

1-2- اصطلاحا 14

II- بين المصطلح والكلمة 17

III- أركان المصطلح 19

1. المفهوم..... 19

2. التعريف..... 19

3.الرمز اللغوي..... 20

IV- آليات توليد المصطلح..... 21

1-الاشتقاق..... 21

2. المجاز 25

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

3. التركيب 27

4. النحت 29

5. القياس 32

6. الترجمة 34

7. التوليد 36

الفصل الثاني: مصطلحات الحدود في النحو دراسة وتحليل

I- المصطلحات المشتقة 39

1. الممدود 40

2. الترخيم 41

3. الإضافة 42

4. التصريف 43

5. الصفة 44

6. المفرد 44

7. التثنية 45

8. الجمع 46

9. المرفوع 47

10. التوابع 48

11. التمييز 48

II- مصطلحات النقل 50

1.المعرفة 50

2. النكرة 51

3. البناء 52

4. الإعراب 53

5. الحذف 54

6. المجاز 54

7. المقصور 55

8. الجملة 57

9.المنصوب 57

III- المصطلحات المركبة 59

1. المغني عن الشيء 59

2. المحتاج إلى الشيء 59

3. الداعي إلى الشيء 60

4. الصارف عنه 60

خاتمة..... 63

PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

الملاحق 66

قائمة المصادر والمراجع 72

فهرس المحتويات 78